

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

تقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق المستقل، والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

صفحات	جدول المحتويات
١	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٦-٢	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٨-٧	بيان المركز المالي - لأغراض عرض تكافل فقط
١٠-٩	بيان الدخل الشامل - لأغراض عرض تكافل فقط
١١	بيان المركز المالي - العرض التقليدي
١٢	بيان الدخل الشامل - العرض التقليدي
١٣	بيان التغيرات في حقوق الملكية
١٥-١٤	بيان التدفقات النقدية
٦١-١٦	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مجلس الإدارة

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم حول أنشطة شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) ("الشركة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مُرفقاً مع البيانات المالية المُدققة.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مزاوله أنشطة التكافل وإعادة التكافل العام وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتقوم الشركة بتنفيذ هذه الأنشطة بالنيابة عن المُشتركين (والمعروفين كذلك بحاملي الوثائق) والمُساهمين بموجب نموذج الوكالة.

النتائج المالية

إن المركز المالي لشركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) كما في 31 ديسمبر 2025 بالإضافة إلى بيان كل من الربح أو الخسارة والدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ موضح في البيانات المالية المرفقة.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أعضاء مجلس إدارة الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

رئيس مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ علي سعيد بن حرمّل الظاهري
السيد/ محمد سالم عمير الشامسي
المهندس/ أسامة محمد البرواني
السيد/ فيصل ناصر عبدالله خميس الشامسي
السيدة/ بدرية علي عبدالرحيم الدشتي
السيد/ يوسف سامي العلمي
السيد/ عبد العزيز عبدالرحمن مبارك الحميدي

مدققو الحسابات

تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط).

بتفويض من مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2026 والتوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل:


السيد/ محمد سالم عمير الشامسي
عضو مجلس الإدارة


الدكتور/ علي سعيد بن حرمّل الظاهري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / مساهمي
وطنية للتكافل العام (ش.م.ع.)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير تدقيق البيانات المالية الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع.) ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وكل من بيان الربح أو الخسارة وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تتضمن على معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية كما أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق متطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمنشآت ذا المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسي وفقاً لتقديرنا المهني، ذو أهمية بالغة في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذا الأمر في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ولذلك لا نقدم رأياً منفصلاً بشأنه.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسي (تابع)

كيف تم تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق لدينا، من بين أمور أخرى، ما يلي:

• الحصول على فهم للعملية التي اعتمدها الإدارة لتقييم مطلوبات عقود التكافل؛

• تقييم الضوابط الرئيسية المتعلقة بسلامة البيانات المستخدمة في عملية حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب؛

• تقييم واختبار البيانات المستخدمة في عملية حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية؛

• اختبار عينات من احتياطات قضايا المطالبات من خلال مقارنة المبلغ المقدر لاحتياطي القضية بالوثائق ذات الصلة، مثل تقارير خبراء تقدير الخسائر، والتأكدات التي تم الحصول عليها من المحامين، وعقود إعادة التكافل، وما إلى ذلك؛

• تقييم موضوعية ومهارات ومؤهلات وكفاءة الخبير الاكتواري الخارجي المستقل، ومراجعة شروط تعاقد مع الشركة لتحديد ما إذا كان نطاق عمله كافيًا لأغراض التدقيق.

• فيما يتعلق بمخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة، وهو أحد العناصر المستخدمة في حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، قمنا بما يلي:

- تقييم واختبار البيانات المستخدمة في حسابات نموذج انخفاض قيمة الذمم المدينة للمبالغ المستحقة؛

- تقييم واختبار حساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة والافتراضات والتقديرات الرئيسية المستخدمة بمساعدة متخصصينا الداخليين؛

- تقييم واختبار الأرصدة التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت مطلوبات عقود التكافل ٣١٤ مليون درهم.

يُعد حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية عنصرًا أساسيًا في تقييم مطلوبات عقود التكافل. تُدرج هذه القيمة ضمن مطلوبات المطالبات المتكيدة للعقود المقاسة وفقًا لنهج تخصيص الأقساط. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي مطلوبات ٢١٥ مليون درهم لعقود التكافل الصادرة.

يمثل تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، والتي يُعد عنصر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستحقات المساهمات أحد عناصرها الرئيسية، توقعات الشركة بشأن التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية مطروحًا منها التدفقات النقدية الداخلة التي تنتشأ عند تنفيذ الشركة لعقود التكافل، ويتضمن ذلك نماذج اكتوارية ونماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وعدة افتراضات وضعتها الإدارة. وتعتمد دقة هذا التحديد على صحة البيانات المدخلة، ويتطلب من الإدارة تطبيق أحكام تقديرية دقيقة، ووضع تقديرات جوهرية، واستخدام نماذج اكتوارية. وينشأ خطر الخطأ نتيجة لاختيارات غير مناسبة للمنهجيات والتقنيات والافتراضات الاكتوارية. وقد استعانت الإدارة بخبير اكتواري خارجي لمساعدتها في التحديد المذكور.

ونتيجة لجميع العوامل المذكورة أعلاه، فضلًا عن الجهد الكبير المطلوب في عملية التدقيق، نعتبر تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدرجة في مطلوبات المطالبات المتكيدة للعقود المقاسة وفقًا لنهج تخصيص الأقساط، أمر رئيسي في عملية التدقيق.

يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣ الخاص بمعلومات السياسة المحاسبية الجوهرية لعقود التكافل؛ والإيضاح رقم ٤ الذي يتضمن الإيضاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بتقييم عقود التكافل؛ والإيضاح رقم ٧ الذي يتضمن الإيضاح عن مطلوبات عقود التكافل؛ والإيضاح رقم ٢٨ الخاص بالإفصاحات عن مخاطر التكافل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي (تابع)

كيف تم تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

أمر التدقيق الرئيسي

- بمساعدة خبيرائنا الاكثواريين الداخليين، قمنا بما يلي:
 - تقييم الممارسات الاكثوارية للشركة والمخصصات المعتمدة، بما في ذلك التقرير الاكثواري الصادر عن خبير الإدارة؛
 - تقييم أساليب الحساب والنماذج المستخدمة في عملية التقييم؛
 - تقييم الافتراضات الاكثوارية الرئيسية، مثل نسب الخسائر، وعوامل تطور المطالبات ومعدلات الخصم؛
 - تحديد مدى اتساق التقديرات المستخدمة في السنة الحالية والسنة السابقة؛ و
 - إجراء حساب مستقل للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمحفظه مطلوبات عقود الشركة، وتقييم تقديرات الإدارة.

- تقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المتعلقة بهذا الشأن وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

أمر آخر

تمت تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مدقق حسابات آخر أبدي رأياً غير معدل بشأن تلك البيانات في ١٩ مارس ٢٠٢٥.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى والتي تتكون من المعلومات المذكورة في تقرير رئيس مجلس الإدارة والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا. أما المعلومات الأخرى فهي لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن رأي تدقيق أو أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا حول البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو يتضح أنها تتضمن أخطاءً جوهرياً.

بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا ما إستنتجنا بأن هناك أخطاءً جوهرياً في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة. هذا وليس لدينا أي شيء للإبلاغ عنه بهذا الخصوص.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية كما أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية. وتجهيزها وفقاً للنظام الأساسي للشركة، قانون دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ واللوائح المالية لشركات التأمين، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة أنها ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح حيثما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خاليةً بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال، التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة الشركة على الاستمرار. في حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه ضمن تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع) (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

ومن خلال الأمور التي تمّ إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، والتي تُمثّل بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. وتقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا، ما لم تمنع القوانين واللوائح الإفصاح العلني عنها، أو في حالات نادرة جدًّا، عندما نُقرّر عدم إدراج أمر ما في تقريرنا نظرًا للعواقب السلبية المترتبة على ذلك يُتوقع منطقيًا أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات مرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- (١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٢) تم إعداد البيانات المالية، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته؛
- (٣) أن الشركة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- (٤) أن المعلومات المالية الواردة في بيان أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع دفاتر الحسابات وسجلات الشركة؛
- (٥) يوضح الإفصاح رقم ٦ من البيانات المالية الاستثمارات في الأوراق المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- (٦) يظهر الإفصاح رقم ١٨ في البيانات المالية معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية، والأرصدة، والشروط التي تم بموجبها إجراؤها؛
- (٧) لم تجر الشركة أية مساهمات اجتماعية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- (٨) طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الشركة أرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أي مخالفات للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، أو للنظام الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

علاوة على ذلك، ووفقاً لما يقتضيه القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن اللوائح المالية لشركات التأمين، نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ووفقاً لمتطلبات الإبلاغ التأميني الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعام ٢٠٢٥، يوضح الإفصاح رقم ١٨ حول البيانات المالية معلومات تتعلق بالموجودات التي تحتفظ بها أطراف ذات علاقة لصالح الشركة.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)



فiras عنبتاوي

سجل رقم ٥٤٨٢

٣١ مارس ٢٠٢٦

دبي

الإمارات العربية المتحدة

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان المركز المالي - لأغراض عرض التكافل فقط
كما في ٣١ ديسمبر


٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الموجودات
			موجودات عمليات التكافل
٥٥,٥٣٩	٥٨,٦٤٩	٥	استثمارات عقارية
١٠,٥٦٨	١,٧٦١	٦	استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
٧٧,٩٥٧	٩١,٦٣٥	٦	استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٠٨,٠٩١	١٣٩,٦٦٩	٧	موجودات عقود إعادة التكافل
١٩	-	٧	موجودات عقود التكافل
٢,٥٩٣	-	٨	مبالغ مستحقة من المساهمين
٣,٧٧٠	٤,٨٥٢	٩	مبالغ مدفوعة مقدماً و ذمم مدينة أخرى
٧١,٠٥٠	١١٤,٧٧٦	١٠	ودائع وكالة
٤١,٤٧٣	٣٢,٥٨٦	١٠	النقد وأرصدة لدى البنوك
٤٧١,٠٦٠	٤٤٣,٩٢٨		إجمالي موجودات عمليات التكافل
			الموجودات العائدة للمساهمين
١٠,٧٥٠	٨,٢٧٤	١١	ممتلكات ومعدات
٣,٤٣٧	٢,٤٥٥	١٢	موجودات حق الاستخدام
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٠	وديعة مقيدة
-	٩,٢٢٤	٦	استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	٨١,١٩٨	٨	مبالغ مستحقة من مشاركين
١٢٠,٩٠٢	٦٨,٤١٦	٩	مبالغ مدفوعة مقدماً و ذمم مدينة أخرى
٢٩,٦٥٣	٢٢,٩٥٢	١٠	ودائع وكالة
١٨,٠٠٥	٤,٩٥٧	١٠	النقد وأرصدة لدى البنوك
١٨٨,٧٤٧	٢٠٣,٤٧٦		إجمالي الموجودات العائدة للمساهمين
٦٥٩,٨٠٧	٦٤٧,٤٠٤		إجمالي الموجودات

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

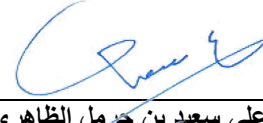
وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان المركز المالي - لأغراض عرض التكافل فقط (تابع)
كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			مطلوبات وصندوق حاملي الوثائق وحقوق المساهمين
			مطلوبات عمليات التكافل
٤٢٦,٢١٨	٣١٤,٣٩٨	٧	مطلوبات عقود التكافل
٣,٣٠٧	٦,١٤٤	٧	مطلوبات عقود إعادة التكافل
٤١,٥٣٥	٤٢,١٨٨	١٣	مستحقات وذمم دائنة أخرى
-	٨١,١٩٨	٨	مبالغ مستحقة للمساهمين
٤٧١,٠٦٠	٤٤٣,٩٢٨		إجمالي مطلوبات عمليات التكافل
			صندوق حاملي الوثائق
(١١١,٣٩٦)	(١٠٥,٧٥٩)	١٤	عجز في صندوق حاملي الوثائق
١١١,٣٩٦	١٠٥,٧٥٩	١٤	قرض حسن من المساهمين
-	-		إجمالي صندوق حاملي الوثائق
			مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين
			مطلوبات المساهمين
٢,٩٩٢	٢,٢٥٦	١٥	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٣,٨٠١	٢,٧٢٦	١٢	مطلوبات الإيجار
٢,٥٩٣	-	٨	مبالغ مستحقة لحاملي الوثائق
-	٣٣٠	٣١	مطلوبات الضريبة الحالية
٨٣٤	١,٥١٩	٣١	مطلوبات الضريبة المؤجلة
٥,٧٠٣	٩,٣١٧	١٣	مستحقات وذمم دائنة أخرى
١٥,٩٢٣	١٦,١٤٨		إجمالي مطلوبات المساهمين
			حقوق ملكية المساهمين
١٦٧,٥٠٠	١٦٧,٥٠٠	١٦	رأس المال
٥,٠٤٧	٦,٤٩٧	١٧	احتياطي قانوني
٢,٥٣٣	٣,٢٦٢	١٧	احتياطي إعادة التكافل
(٢,٢٥٦)	١٠,٠٦٩		أرباح محتجزة/(خسائر متراكمة)
١٧٢,٨٢٤	١٨٧,٣٢٨		إجمالي حقوق ملكية المساهمين
١٨٨,٧٤٧	٢٠٣,٤٧٦		إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين
٦٥٩,٨٠٧	٦٤٧,٤٠٤		إجمالي المطلوبات وصندوق حاملي الوثائق وحقوق الملكية

على حد علمنا، ووفقاً لمبادئ إعداد التقارير المعمول بها، فإن البيانات المالية تعرض بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.



السيد/ محمد سالم عمير الشامسي
عضو مجلس الإدارة



الدكتور/ علي سعيد بن زامل الظاهري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان الدخل الشامل - لأغراض عرض التكافل فقط
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	العائد إلى حاملي الوثائق
ألف درهم	ألف درهم		
٣٣٤,٦٤٦	٣٢٦,٢٣٥	٧	إيرادات التكافل
(٥٥٠,٠٦٤)	(٢٠٩,١٨٢)	١٩ و ٧	مصرفات خدمة التكافل
(٢١٥,٤١٨)	١١٧,٠٥٣		نتائج خدمة التكافل قبل عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(١١١,٤٢٢)	(١٢٠,٤١٦)	٧	تخصيص اشتراكات إعادة التكافل
٢٩٧,٩٤١	٨٥٦		المبالغ القابلة للاسترداد من مطالبات إعادة التكافل المتكبدة
١٨٦,٥١٩	(١١٩,٥٦٠)		صافي (مصرفات) // إيرادات عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(٢٨,٨٩٩)	(٢,٥٠٧)		نتائج خدمة التكافل
(١,٣٥٧)	(٥,٨٢٩)	٢٠	مصرفات تمويل التكافل لعقود التكافل الصادرة
٩٩٨	٧,١٥٧	٢٠	إيرادات تمويل إعادة التكافل لعقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(٣٥٩)	١,٣٢٨		نتائج التكافل المالية
(٢٩,٢٥٨)	(١,١٧٩)		صافي مصرفات التكافل
-	٩٧٣	٢٢	صافي الربح المحقق من القيمة العادلة للموجودات المالية
-	٤,٣٦٠	٢٢	صافي الربح غير المحقق من القيمة العادلة للموجودات المالية
١٩,٨٨١	١٥,٣٥٨	٢٢	إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى
١٩,٨٨١	٢٠,٦٩١		إجمالي إيرادات الاستثمار
(٧,٧٧٣)	(٧,٧٢٠)		رسوم وكالة، بالصافي
(٦,٩٥٨)	(٦,١٥٥)		رسوم مضارب
(٢٤,١٠٨)	٥,٦٣٧		ربح / (خسارة) السنة العائدة إلى حاملي الوثائق
-	٩		العائد إلى المساهمين
-	١٣٩		صافي الربح المحقق من القيمة العادلة للموجودات المالية
٢,٥١٩	١,٦٣٩	٢٢	صافي الربح غير المحقق من القيمة العادلة للموجودات المالية
٢,٥١٩	١,٧٨٧		إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى
			إجمالي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى
٧,٧٧٣	٧,٧٢٠	٢١	رسوم وكالة، بالصافي
٦,٩٥٨	٦,١٥٥	٢١	رسوم مضارب
(٦,٩٦١)	(٥,٧٨٠)	٢٣	مصرفات عمومية وإدارية
١٠,٢٨٩	٩,٨٨٢		إيرادات السنة قبل القرض الحسن
(٢٤,١٠٨)	٥,٦٣٧		استرداد / (مخصص) مقابل قرض حسن لحاملي الوثائق
(١٣,٨١٩)	١٥,٥١٩		ربح / (خسارة) السنة العائدة إلى المساهمين قبل خصم الضريبة
(٨٣٤)	(١,٠١٥)	٣١	مصرفات ضريبة الدخل
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤		ربح / (خسارة) السنة العائدة إلى المساهمين بعد خصم الضريبة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان الدخل الشامل - لأغراض عرض التكافل (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
(٢٤,١٠٨)	٥,٦٣٧	العائد لحاملي الوثائق الربح/(الخسارة) العائدة لحاملي الوثائق
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
(٢٤,١٠٨)	٥,٦٣٧	إجمالي الدخل الشامل/(الخسارة) للسنة العائد لحاملي الوثائق
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤	العائد للمساهمين الربح/(الخسارة) العائد للمساهمين
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤	إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة العائد للمساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان المركز المالي – العرض التقليدي
كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
١٠,٧٥٠	٨,٢٧٤	١١	الممتلكات والمعدات
٣,٤٣٧	٢,٤٥٥	١٢	موجودات حق الاستخدام
٥٥,٥٣٩	٥٨,٦٤٩	٥	استثمارات عقارية
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٠	ودائع مقيدة
١٠,٥٦٨	١,٧٦١	٦	استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
٧٧,٩٥٧	١٠٠,٨٥٩	٦	استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٩	-	٧	موجودات عقود التكافل
٢٠٨,٠٩١	١٣٩,٦٦٩	٧	موجودات عقود إعادة التكافل
١٢٤,٦٧٢	٧٣,٢٦٨	٩	مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
١٠٠,٧٠٣	١٣٧,٧٢٨	١٠	ودائع وكالة
٥٩,٤٧٨	٣٧,٥٤٣	١٠	النقد وأرصدة لدى البنوك
٦٥٧,٢١٤	٥٦٦,٢٠٦		إجمالي الموجودات

مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين

مطلوبات			مطلوبات
٨٣٤	١,٥١٩	٣١	مطلوبات الضريبة المؤجلة
-	٣٣٠	٣١	مطلوبات الضريبة الحالية
٢,٩٩٢	٢,٢٥٦	١٥	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٣,٨٠١	٢,٧٢٦	١٢	مطلوبات الإيجار
٤٢٦,٢١٨	٣١٤,٣٩٨	٧	مطلوبات عقود التكافل
٣,٣٠٧	٦,١٤٤	٧	مطلوبات عقود إعادة التكافل
٤٧,٢٣٨	٥١,٥٠٥	١٣	مستحقات وذمم دائنة أخرى
٤٨٤,٣٩٠	٣٧٨,٨٧٨		إجمالي المطلوبات

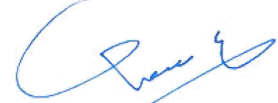
حقوق ملكية المساهمين

١٦٧,٥٠٠	١٦٧,٥٠٠	١٦	رأس المال
٥,٠٤٧	٦,٤٩٧	١٧	احتياطي قانوني
٢,٥٣٣	٣,٢٦٢	١٧	احتياطي إعادة التكافل
(٢,٢٥٦)	١٠,٠٦٩		أرباح محتجزة / (خسائر متراكمة)
١٧٢,٨٢٤	١٨٧,٣٢٨		إجمالي حقوق ملكية المساهمين
٦٥٧,٢١٤	٥٦٦,٢٠٦		إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية المساهمين

على حد علمنا، ووفقاً لمبادئ إعداد التقارير المعمول بها، فإن البيانات المالية تعرض بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.



السيد/ محمد سالم عمير الشامسي
عضو مجلس الإدارة



الدكتور/ علي سعيد بن حرمّل الظاهري
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان الدخل الشامل – العرض التقليدي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٣٣٤,٦٤٦	٣٢٦,٢٣٥	٧ إيرادات التكافل
(٥٥٠,٠٦٤)	(٢٠٩,١٨٢)	١٩٧ مصروفات خدمة التكافل
(٢١٥,٤١٨)	١١٧,٠٥٣	نتائج خدمة التكافل قبل عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
١٨٦,٥١٩	(١١٩,٥٦٠)	٧ صافي (مصروفات) // إيرادات عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(٢٨,٨٩٩)	(٢,٥٠٧)	نتائج خدمة التكافل
٦,٤٣٩	٥,٤٨١	٢٢ صافي ربح القيمة العادلة على الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٥,٩٦١	١٦,٩٩٧	٢٢ صافي إيرادات الاستثمار الأخرى
٢٢,٤٠٠	٢٢,٤٧٨	إجمالي إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى
(١,٣٥٧)	(٥,٨٢٩)	٢٠ مصروفات تمويل التكافل لعقود التكافل الصادرة
٩٩٨	٧,١٥٧	٢٠ إيرادات تمويل إعادة التكافل لعقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(٣٥٩)	١,٣٢٨	صافي إيرادات / (مصروفات) تمويل التكافل
(٦,٨٥٨)	٢١,٢٩٩	صافي نتائج التكافل والاستثمارات
(٦,٩٦١)	(٥,٧٨٠)	٢٣ مصروفات عمومية وإدارية
(١٣,٨١٩)	١٥,٥١٩	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(٨٣٤)	(١,٠١٥)	٣١ مصروفات ضريبة الدخل
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤	الربح/(الخسارة) بعد الضريبة
-	-	الدخل/(الخسارة) الشاملة الأخرى
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤	الدخل الشامل الآخر للسنة
		إجمالي الدخل/(الخسارة) الشاملة للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع.)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي إعادة التكافل ألف درهم	أرباح مُحتجزة / (خسائر متراكمة) ألف درهم	إجمالي حقوق الملكية ألف درهم	
١٣٢,٥٠٠	٥,٠٤٧	١,٨٨٠	١٣,٠٥٠	١٥٢,٤٧٧	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤
-	-	-	(١٤,٦٥٣)	(١٤,٦٥٣)	خسارة السنة
-	-	-	(١٤,٦٥٣)	(١٤,٦٥٣)	إجمالي الخسارة الشاملة للسنة
٣٥,٠٠٠	-	-	-	٣٥,٠٠٠	مُتحصلات رأسمالية خلال السنة (إيضاح رقم ١٦)
-	-	٦٥٣	(٦٥٣)	-	المحوّل إلى الاحتياطيات
١٦٧,٥٠٠	٥,٠٤٧	٢,٥٣٣	(٢,٢٥٦)	١٧٢,٨٢٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٦٧,٥٠٠	٥,٠٤٧	٢,٥٣٣	(٢,٢٥٦)	١٧٢,٨٢٤	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥
-	-	-	١٤,٥٠٤	١٤,٥٠٤	ربح السنة
-	-	-	١٤,٥٠٤	١٤,٥٠٤	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	١,٤٥٠	٧٢٩	(٢,١٧٩)	-	المحوّل إلى الاحتياطيات
١٦٧,٥٠٠	٦,٤٩٧	٣,٢٦٢	١٠,٠٦٩	١٨٧,٣٢٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
(١٣,٨١٩)	١٥,٥١٩		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			ربح/(خسارة) السنة قبل الضريبة
			تعديلات على:
٢,٥٥١	٢,٩٠٠	١١	استهلاك ممتلكات ومعدات
٤١	١٣٨	١١	صافي شطب ممتلكات ومعدات
١,٠٥٣	٩٨٢	١٢	استهلاك موجودات حق الاستخدام
٢٢٥	١٧٣	١٢	تكلفة التمويل على مطلوبات الإيجار
(٣٧٩)	-	٦	إطفاء الخصومات
(١,٥٥٩)	(٩٨٢)	٦	أرباح محققة من الأوراق المالية
(٤,٨٨٠)	(٤,٤٩٩)	٦	أرباح غير محققة من الأوراق المالية
(٧,٢٠٧)	(٥,٥٤٢)	٢٢	أرباح من ودائع الوكالة
(١,٣٤٩)	(٢,٣٣٥)		أرباح من الصكوك - بعد خصم الرسوم المستحقة
(٢,٢٠٣)	(٤,٠٤٩)	٢٢	إيرادات الإيجار
(١,٤٦٤)	(٢,١٩٧)	٢٢	إيرادات توزيعات الأرباح
(٨٦)	١٥	٢٢	مُخصص/(عكس) خسائر الائتمان المتوقعة
(٤,٠٧٢)	(٣,١١٠)	٢٢	أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات العقارية
١,٦٦٧	٥٨٣		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(٣١,٤٨١)	(٢,٤٠٤)		التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			<i>التغيرات في رأس المال العامل:</i>
(١٨,٠٠٧)	٤٩,٦٩٠		التغير في المبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى
١٦,٩٢٦	٨,٣١٦		التغير في المستحقات والذمم الدائنة الأخرى
(١٩٩,٣٢٦)	٧١,٢٥٩		التغير في موجودات عقود إعادة التكافل - بالصافي
٢٠١,٥٥٤	(١١١,٨٠١)		التغير في مطلوبات عقود التكافل وإعادة التكافل - بالصافي
(٣٠,٣٣٤)	١٥,٠٦٠		النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(١,٥٠٤)	(١,٣١٩)		مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
(٣١,٨٣٨)	١٣,٧٤١		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
(٦,٠٤٠)	(٩٢٨)	١١	شراء ممتلكات ومعدات
-	٢٤٢	١١	استبعاد ممتلكات ومعدات
٢٤,٥١٧	٣٤,٢١٥		التغير في ودائع الوكالة
(٦١,٨١٢)	(٦٥,٩٨٨)	٦	شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣٣,١٣٦	٤٨,٥٦٧	٦	صافي المتحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤,٩٩٨	-	٦	صافي المتحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٩,٥٣٢	٨,٨٠٧	٦	صافي المتحصلات من بيع/ استحقاق استثمارات بالتكلفة المطفأة
١,٤٥٦	٢,٢٧٣		إيرادات توزيعات أرباح مقبوضة
١,٠٨٦	٣,٨٢٠		إيرادات الإيجار المقبوضة
١,٢٢٥	٢,٠٧٤		أرباح مقبوضة من الصكوك
٨,٥٢٥	٣,٧٤٥		أرباح مقبوضة من البنوك وودائع الوكالة
٩,٠٧٢	(٣٥,٥٧٦)		التغيرات في الرهن/ الضمان على الودائع
٢٥,٦٩٥	١,٢٥١		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
بيان التدفقات النقدية (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(١,١٣٦)	(١,٢٤٨)	دفعات مطلوبات الإيجار وتكاليف التمويل
٣٥,٠٠٠	-	مُتحصلات رأسمالية
٣٣,٨٦٤	(١,٢٤٨)	صافي النقد (المستخدم في) // الناتج من الأنشطة التمويلية
٢٧,٧٢١	١٣,٧٤٤	صافي التغير في النقد وما يعادله
٢١,٠٧٨	٤٨,٧٩٩	النقد وما يعادله في بداية السنة
٤٨,٧٩٩	٦٢,٥٤٣	النقد وما يعادله في نهاية السنة
		١٠
		المعاملات غير النقدية مع الأطراف ذات العلاقة
(٤,٢٤٥)	-	تحويل استثمارات عقارية من الأطراف ذات العلاقة
(١٧)	(١٢٤)	تحويل ممتلكات ومعدات من الأطراف ذات العلاقة
(١,٠٨٩)	-	تحويل مكافآت نهاية الخدمة للموظفين إلى الأطراف ذات العلاقة
(٥,٣٥١)	(١٢٤)	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

١ الوضع القانوني وأنشطة الشركة

تأسست شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع.) ("الشركة" أو "وطنية للتكافل العام") كشركة مساهمة عامة وتم تسجيلها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٨ (برقم التسجيل ١٠٢٢). يقع مكتب الشركة المسجل في ص.ب ٨٨٢٢، دبي، الإمارات العربية المتحدة. رقم الترخيص التجاري للشركة هو ٦١٩٢٥٢ الصادر في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨. كما حصلت الشركة في ٦ يناير ٢٠٠٩ على ترخيصها لمزاولة عمليات التكافل في الإمارات العربية المتحدة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("الجهة التنظيمية")، ثم بدأت عملياتها التشغيلية بعد ذلك.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مزاولة أنشطة التكافل وإعادة التكافل العام وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تقوم الشركة بمزاولة هذه الأعمال نيابة عن المشتركين (والمعروفين كذلك بحاملي الوثائق) بناءً على نموذج الوكالة.

تمتلك شركة وطنية إنترناشيونال القابضة (ش.م.ع.) ١٠٠٪ من أسهم شركة وطنية للتكافل العام (ش.م.ع.).

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، تخضع الشركة للوائح المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٣ في شأن تنظيم أعمال التأمين.

في ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، صدر المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية وأعمال التأمين، ودخل حيز التنفيذ في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، والذي ألغى القانون الاتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ والقانون الاتحادي رقم ٤٨ لسنة ٢٠٢٣. ويتعين على الشركة، خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ أحكام المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ (الفترة الانتقالية)، الامتثال لأحكامه.

٢ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدّلة

١-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدّلة المطبقة دون تأثير جوهري على البيانات المالية

تم اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية، والتي دخلت حيز التنفيذ للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ أو بعده، في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المعدّلة أي تأثير جوهري على المبالغ المُبلّغ عنها للفترة الحالية والسابقة، ولكنها قد تؤثر على المحاسبة عن المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

تعديل على معيار المحاسبة الدولي ٢١ - عدم قابلية الصرف

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١، "آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية"، كيفية تقييم المنشأة لقابلية صرف عملة ما، وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حالة عدم قابلية الصرف. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن معلومات تُمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية صرف العملة إلى العملة الأخرى، أو كيفية توقع تأثيرها، على الأداء المالي للمنشأة ووضعها المالي وتدفقاتها النقدية.

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدّلة قيد الإصدار ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

تطبيق للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدّلة

١ يناير ٢٠٢٧

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في البيانات المالية

يحلّ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ محلّ المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، مع الإبقاء على العديد من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ دون تغيير، وإضافة متطلبات جديدة إليها. كما نُقلت بعض فقرات المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧. علاوة على ذلك، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٣ (ربحية السهم).

يُقدّم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة لـ:

- عرض فئات محددة ومجاميع فرعية مُعرّفة في بيان الربح أو الخسارة
- تقديم إفصاحات حول مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة في إيضاحات البيانات المالية المرحلية المختصرة
- تحسين التجميع والتفكيك.

٢ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعَدَّلة (تابع)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعَدَّلة قيد الإصدار ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

تطبيق للفترات السنوية
التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعَدَّلة

١ يناير ٢٠٢٧

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ للشركات التابعة المؤهلة بتقديم إفصاحات مخففة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية في بياناتها المالية.

تكون الشركة التابعة مؤهلة للإفصاحات المخففة إذا لم تكن خاضعة للمساءلة العامة، وقامت الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

يُعدُّ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ اختياريًا للشركات التابعة المؤهلة، ويحدد متطلبات الإفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.

لا يُسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ إلا إذا كان، في نهاية الفترة المحاسبية:

- شركة تابعة (بما في ذلك الشركة الأم الوسيطة)
- غير خاضعة للمساءلة العامة، و
- قامت الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تخضع الشركة التابعة للمساءلة العامة في الحالات التالية:

- إذا كانت أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها متداولة في سوق عامة، أو إذا كانت بصدد إصدار هذه الأدوات للتداول في سوق عامة (بورصة محلية أو أجنبية، أو سوق خارج البورصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو
- إذا كانت تحتفظ بموجودات بصفة ائتمانية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية (على سبيل المثال، غالبًا ما تستوفي البنوك، والاتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، ووسطاء/تجار الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشتركة، وبنوك الاستثمار هذا المعيار الثاني).

يمكن للمنشآت المؤهلة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ في بياناتها المالية الموحدة أو المنفصلة أو الفردية. يجوز للشركة الأم الوسيطة المؤهلة التي لا تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ في بياناتها المالية الموحدة تطبيقه في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية ٧ - بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية

١ يناير ٢٠٢٦

تتناول التعديلات الأمور التي تم تحديدها أثناء مراجعة ما بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس للأدوات المالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية ٧ - العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة

١ يناير ٢٠٢٦

تهدف التعديلات إلى تمكين المنشآت من تضمين معلومات في بياناتها المالية والتي تمثل، من وجهة نظر مجلس المعايير المحاسبية الدولية، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة بشكل أكثر دقة.

٢ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٢-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تابع)

تطبيق للفترات السنوية
التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠٢٧ التحويل إلى عملة عرض في ظل التضخم المفرط (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي ٢١)

توضح التعديلات كيفية قيام الشركات بتحويل البيانات المالية من عملة غير تفضيحية إلى عملة تفضيحية.

١ يناير ٢٠٢٦ التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية معايير المحاسبة- المجلد ١١ يتضمن الإعلان التعديلات التالية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١: محاسبة التحوط من قبل المعتمدين لأول مرة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر المعاملة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: مقدمة والإفصاح عن مخاطر الائتمان
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: إلغاء اعتراف المستأجر بمطلوبات عقود الإيجار
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: سعر المعاملة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠: تحديد "الوكيل الفعلي"
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧: طريقة التكلفة

معايير الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم S١. المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

لم تحدد الجهة التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة تاريخ سريان هذا القرار بعد.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم S١ المتطلبات العامة للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، بهدف إلزام المنشأة بالإفصاح عن معلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، والتي تُفيد المستخدمين الأساسيين للتقارير المالية ذات الأغراض العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.

لم تحدد الجهة التنظيمية في الإمارات العربية المتحدة تاريخ سريان هذا القرار بعد.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم S٢. الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم S٢ متطلبات تحديد وقياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المناخية، والتي تُفيد المستخدمين الأساسيين للتقارير المالية ذات الأغراض العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.

لا يُتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨، الذي سيكون له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة. وتعمل الشركة حالياً على تحديد تأثيرات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ على البيانات المالية وملاحظاتها.

ولا توجد معايير أو تعديلات جديدة أخرى سارية على المعايير الصادرة أو تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة، والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية

فيما يلي ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية.

بيان الامتثال

تعدّ هذه البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويتم عرضها بالدرهم الإماراتي، وهو العملة الوظيفية والعرضية للشركة. وتم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية، وامتثالاً لأحكام القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، والمرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ بشأن تنظيم أنشطة التأمين، وقرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن اللوائح المالية لشركات التأمين.

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء العقارات الاستثمارية، والموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المسجل بالقيمة العادلة، وموجودات ومطلوبات عقود التكافل وإعادة التكافل التي يتم قياسها بالقيمة الحالية لتدفقاتها النقدية الناتجة عن التنفيذ وهامش الخدمة التعاقدية (إن وجد)، ومخصص تمويل نهاية خدمة الموظفين الذي يتم قياسه وفقاً لقوانين العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لم يتم عرض بيان المركز المالي للشركة باستخدام التصنيف متداول/غير متداول. ومع ذلك، تصنّف الأرصدة التالية عموماً على أنها متداولة: النقد وما يعادله والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى والمستحقات والذمم الدائنة الأخرى ومطلوبات الضريبة الحالية. يتم تصنيف الأرصدة التالية عموماً على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والاستثمارات العقارية، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وموجودات حق الاستخدام، والودائع القانونية، ومطلوبات عقود الإيجار ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين. أما الأرصدة التالية فهي ذات طبيعة مختلطة (بما في ذلك الأجزاء المتداولة وغير المتداولة): الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، وموجودات ومطلوبات عقود إعادة التكافل، وموجودات ومطلوبات عقود التكافل، والأرصدة المصرفية، وموجودات الضريبة المؤجلة والمطلوبات، والودائع الثابتة.

عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ - "عقود التأمين"، أخذت الشركة في الاعتبار تكاليف الاستحواذ على الوثائق والمصروفات العمومية والإدارية (ذات الصلة) بغرض تقييم مصروفات خدمة التكافل. وهو ما يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها بموجب المادة ٣-٣ من الفصل السابع من التعليمات المالية لشركات التكافل إذ تُعدّ هذه المصروفات بمثابة مصروفات مساهمين. علاوة على ذلك، لمنع هذا الالتباس، فإن رسوم وكالة المُستخدمة هي صافي الرصيد بين رسوم وكالة المُحملة على صندوق حاملي الوثائق والمصروفات العائدة.

عقود التكافل

يضع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ ("المعيار") مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التكافل وعقود إعادة التكافل وعقود الاستثمار التي تنطوي على ميزات المشاركة التقديرية.

كما يقدم نموذجاً يقيس مجموعات العقود استناداً إلى تقديرات الشركة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن تنشأ عندما نفي الشركة بالعقود، وتعديل صريح للمخاطر غير المالية وهامش الخدمة التعاقدية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، تمثل إيرادات التكافل في كل فترة تقرير التغييرات في مطلوبات التغطية المتبقية الخاصة بالخدمات التي تتوقع الشركة الحصول على مبلغ مقابل لها وتخصيص مساهمات تتعلق باسترداد التدفقات النقدية لاستحواذ التكافل. بالإضافة إلى ذلك، لم تعد مكونات الاستثمار مدرجة في إيرادات التكافل ومصروفات خدمة التكافل.

تطبق الشركة نهج تخصيص الأقساط لتبسيط قياس العقود في قطاع التكافل على غير الحياة في قطاع التأمين. ومع ذلك، عند قياس مطلوبات المطالبات المُكبدة، تقوم الشركة حالياً بخضم التدفقات النقدية المستقبلية وتتضمن تعديلاً صريحاً للمخاطر غير المالية.

الاعتراف

تختلف متطلبات الاعتراف اختلافاً طفيفاً بالنسبة لعقود التكافل الصادرة وعقود إعادة التكافل المحتفظ بها. بالنسبة لمجموعات عقود التكافل المصدرة، يجب الاعتراف بالشركة في الوقت الأقرب مما يلي:

- بداية فترة التغطية؛

- التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة الأولى من حامل الوثيقة مستحقة أو إن لم يكن هناك تاريخ استحقاق تعاقدي، فعند استلامه من حامل الوثيقة و؛
- عندما تصبح الشركة مثقلة بمطلوبات، بالنسبة لمجموعة من العقود المثقلة بمطلوبات.

يتم الاعتراف بعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها المنشأة في أقرب وقت مما يلي:

- بداية فترة التغطية لمجموعة من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها؛

- التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة بمجموعة من عقود التكافل الأساسية شريطة أن تكون عقود التكافل سارية في ذلك التاريخ أو قبله.

بغض النظر عن النقطة الأولى أعلاه، يجب تأجيل الاعتراف بعقود إعادة التكافل النسبية المحتفظ بها حتى الاعتراف بالعقد الأساسي الأول الصادر بموجب عقد إعادة التكافل هذا.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

عقود التكافل (تابع)

مستوى التجميع

يتعلق مستوى التجميع بوحدة الحساب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧. ويشار إلى وحدة الحساب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ باسم "مجموعة العقود" والمتطلبات المتعلقة بمستوى التجميع تحدد كيفية تحديد مجموعات العقود.

حدد المعيار المتطلبات التالية لتحديد مجموعة العقود:

- المحفظة - يمكن تجميع العقود التي لها مخاطر متشابهة والتي تتم إدارتها معاً.
 - الربحية - يمكن تجميع العقود ذات الربحية المتوقعة المماثلة (عند البداية أو الاعتراف المبدئي).
 - المجموعات - يتم تجميع العقود من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر، بناءً على تاريخ الإصدار، في مجموعات سنوية.
- لهذا الغرض، قدم المعيار التصنيفات الثلاثة التالية على الأقل، ومع ذلك يُسمح باستخدام تصنيفات مجمعة بشكل أكثر:

- العقود المثقلة بمطلوبات في البداية؛
 - العقود غير المثقلة بمطلوبات والغير محتمل بشكل كبير أن تصبح غير مثقلة بمطلوبات؛
 - وجميع العقود الأخرى.
- تنقسم محافظ إعادة التكافل إلى:

- مجموعة العقود التي تحقق ربحاً صافياً عند الاعتراف الأولي
- مجموعة العقود التي لا يُحتمل أن تحقق ربحاً صافياً جوهرياً بعد الاعتراف الأولي
- مجموعة العقود المتبقية

المجموعات

لا يمكن تجميع العقود الصادرة أكثر من ١٢ شهراً معاً. ومع ذلك، يُسمح في ظروف معينة بالتبسيط لمرة واحدة عند الانتقال للعقود كما في الانتقال.

إن الجمع بين المتطلبات الثلاثة أعلاه يشكل مجموعة من العقود، أي أنه يمكن تجميع العقود التي تنتمي إلى نفس المحفظة، ولها نفس الربحية المتوقعة، والصادرة في نفس العام معاً. هذا التجميع دائم ولا يمكن تغييره بمجرد تعيينه، بغض النظر عن كيفية ظهور التجربة الفعلية بعد التعرف الأولي. على سبيل المثال، عندما يتبين لمنشأة ما، من خلال التجربة، بأن العقد الذي كان هناك ظن عند الاعتراف المبدئي بأنه مثقل بمطلوبات ليس كذلك، ومع ذلك لن يتغير التجميع.

تُدرج الشركة في قياس مجموعة عقود التكافل جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن نطاق كل عقد في المجموعة. وتُعتبر التدفقات النقدية ضمن نطاق عقد التكافل إذا نشأت عن حقوق والتزامات جوهرية قائمة خلال الفترة المحاسبية التي يُمكن للمجموعة خلالها إلزام حامل الوثيقة بدفع المساهمات، أو التي يكون للمجموعة خلالها التزام جوهرى بتقديم خدمات عقد التكافل لحامل الوثيقة. وينتهي الالتزام الجوهرى بتقديم خدمات عقد التكافل عند:

- تمتلك الشركة القدرة العملية على إعادة تقييم مخاطر حامل الوثيقة المحدد، ونتيجة لذلك، يمكنها تحديد سعر أو مستوى من المزايا يعكس تلك المخاطر بشكل كامل؛ أو
- استيفاء المعيارين التاليين:
- تمتلك الشركة القدرة العملية على إعادة تقييم مخاطر محفظة عقود التكافل التي تتضمن العقد، وبالتالي تحديد سعر أو مستوى استحقاقات يعكس بشكل كامل مخاطر تلك المحفظة.
- لا يأخذ تسعير المساهمات حتى تاريخ إعادة تقييم المخاطر في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالفترة اللاحقة لتاريخ إعادة التقييم.

بالنسبة لعقود إعادة التكافل، تدرج التدفقات النقدية ضمن نطاق العقد إذا نشأت عن حقوق والتزامات جوهرية قائمة خلال فترة التقرير التي تكون فيها المجموعة ملزمة بدفع مبالغ إلى معيد التأمين أو لها حق جوهرى في تلقي خدمات منه. وينتهي الحق الجوهرى في تلقي الخدمات من معيد التأمين عندما:

- تمتلك الشركة القدرة العملية على إعادة تقييم المخاطر المنقولة إليها وتحديد سعر أو مستوى استحقاقات يعكس بشكل كامل تلك المخاطر المعاد تقييمها؛ أو
- تمتلك الشركة حقاً جوهرياً في إنهاء التغطية.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

عقود التكافل (تابع)

نماذج القياس

يشير نموذج القياس، باستخدام مصطلحات مبسطة، إلى الأساس أو مجموعة من المنهجيات المستخدمة لحساب موجودات ومطلوبات عقود التكافل والإيرادات والمصروفات المرتبطة بها. قدم المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ نماذج القياس الثلاثة التالية:

نهج تخصيص الأقساط

نهج تخصيص الأقساط هو نهج مُبسَّط لقياس التزام التغطية المتبقية، يمكن لأي كيان استخدامه، حيث أن نهج تخصيص الأقساط يوفر قياساً لا يختلف بشكلٍ جوهري عن القياس بموجب نموذج القياس العام أو إذا كانت مدة تغطية كل عقد في مجموعة عقود التأمين سنة واحدة أو أقل. بموجب نهج تخصيص الأقساط، يتم قياس التزام التغطية المتبقية كمبلغ الأقساط المستلمة بعد خصم التدفقات النقدية المدفوعة للاستحواذ، ناقصاً صافي مبلغ الأقساط والتدفقات النقدية للاستحواذ التي تم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة على الجزء المنتهي الصلاحية من فترة التغطية على أساس مرور الوقت.

تستخدم الشركة نهج تخصيص الأقساط لقياس كافة عقود التأمين. تُطبَّق الشركة نموذج القياس بموجب نهج تخصيص الأقساط وذلك لقياس التزام التغطية المتبقية لكافة عقود التأمين وعقود إعادة التأمين لديها. يعتمد هذا بشكل أساسي على اختبار أهلية التدفقات النقدية للوفاء وأن فترة التغطية لمُعظم العقود تبلغ سنة واحدة أو أقل. تزيد فترة التغطية لبعض العقود عن سنة واحدة، إلا أنها اجتازت اختبار الأهلية. بالنسبة لعقود التأمين الصادرة، عند الاعتراف المبدئي، تقيس الشركة التزام التغطية المتبقية بمقدار الأقساط المستلمة، ناقصاً أي تدفقات نقدية مدفوعة للاستحواذ.

بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، عند الاعتراف المبدئي، تقيس الشركة التغطية المتبقية بمقدار أقساط التأمين المدفوعة زائداً أتعاب الوسطاء المدفوعة إلى طرف آخر غير شركة إعادة التأمين وأي مبالغ ناشئة عن إيقاف الاعتراف بأي تدفقات نقدية أخرى ذات صلة قبل الاعتراف.

إن القيمة الدفترية لمجموعة من عقود التأمين الصادرة في نهاية كل فترة تقرير تتمثل في مجموع ما يلي:

(أ) التزام التغطية المتبقية؛

(ب) والتزام المطالبات المتكبَّدة، الذي يتضمن التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالخدمات السابقة المُخصصة للمجموعة في تاريخ التقرير.

إن القيمة الدفترية لمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها في نهاية كل فترة تقرير تتمثل في مجموع ما يلي:

(أ) التغطية المتبقية؛

(ب) والمطالبات المتكبَّدة، التي تتضمن التدفقات النقدية للوفاء التي تتعلق بالخدمات السابقة المُخصصة للمجموعة في تاريخ التقرير.

بالنسبة لعقود التأمين الصادرة، في كل تاريخ تقرير لاحق، يتمثل التزام التغطية المتبقية في:

(أ) زيادة الأقساط المستلمة في الفترة؛

(ب) انخفاض التدفقات النقدية لاستحواذ التأمين المدفوعة في الفترة؛

(ج) انخفاض مبالغ مقبوضات الأقساط المتوقعة المُعترف بها كإيرادات التأمين مقابل الخدمات المقدمة في الفترة المُعترف بها في الربح أو الخسارة على مدى الجزء المنتهي الصلاحية من فترة التغطية على أساس مرور الوقت.

وبالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في كل تاريخ تقرير لاحق، تتمثل التغطية المتبقية في:

(أ) زيادة في أقساط التنازل المدفوعة في الفترة؛

(ب) زيادة في أتعاب الوسطاء المدفوعة في الفترة، إن وُجدت؛

(ج) نقص في المبالغ المتوقعة لأقساط التنازل وأتعاب الوسطاء المُعترف بها، إن وجدت، على أنها مصروفات إعادة التأمين مقابل الخدمات المستلمة في الفترة المُعترف بها في الربح أو الخسارة على مدى الجزء المنتهي الصلاحية من فترة التغطية على أساس مرور الوقت.

لا تقوم الشركة بتعديل التزام التغطية المتبقية لعقود التكافل الصادرة والتغطية المتبقية لعقود إعادة التكافل المُحتفظ بها مُراعاً لتأثير القيمة الزمنية للمال، حيث أن اشتراكات التكافل تُستحق خلال فترة تغطية العقود والتي تتمثل مدتها في سنة أو أقل.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

عقود التكافل (تابع)

تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

يتطلب المعيار أن يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية حتى نهاية حدود العقد. يتم تعريف حدود نهاية العقد على أنها النقطة التي يمكن عندها للكيان إعادة تقييم المخاطر أو المقابل، أي اشتراك التأمين. لا يوفر المعيار منهجية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومع ذلك، فإنه يوفر إرشادات مفصلة حول التدفقات النقدية التي تقع داخل وخارج حدود العقد. كما أنه يوفر مبادئ معينة فيما يتعلق بتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

تعديل المخاطر

يعكس تعديل المخاطر التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية. بالنسبة لعقود إعادة تأمين التكافل، يمثل تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية مقدار المخاطر التي يتم نقلها إلى شركات إعاد التأمين التأمين. تعديل المخاطر لا يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية. لا يحدد المعيار منهجية حساب تعديل المخاطر، لكنه قدم مبادئ معينة.

الخصم

يتطلب المعيار أن يتم خصم تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لتعكس تأثير القيمة الزمنية للمال والمخاطر المالية. على غرار الأحكام الأخرى، فإنه لا يحدد منهجية لخصم أو اشتقاق معدلات الخصم، ومع ذلك، فإنه يحدد مبادئ معينة.

يعترف المعيار بالطريقتين التاليتين لاشتقاق معدلات الخصم:

- النهج التصاعدي: هو نهج يُستخدم فيه معدل خالي من المخاطر أو منحني العائد ويتم إضافة اشتراك عدم سيولة لتعكس خصائص التدفقات النقدية.

- النهج التنازلي: هو نهج يُستخدم فيه العائد المتوقع على المحفظة المرجعية ويتم تطبيق التعديلات لتعكس الفروق بين خصائص التدفق النقدي للمطلوبات وخصائص المحفظة المرجعية.

قد يتعين تعديل النهجين المذكورين أعلاه لتعكس التباين في البنود الأساسية لمثل هذه التدفقات النقدية. تستخدم الشركة النهج التصاعدي لاشتقاق معدلات الخصم.

العقود المثقلة بمطلوبات ومكونات الخسارة

عندما تكون مجموعة العقود، سواء عند الاعتراف المبدئي أو لاحقاً، مثقلة بمطلوبات أو تصبح كذلك، عندئذٍ، يجب الحفاظ على التزام مكون الخسارة. بموجب نموذج القياس العام ونهج الرسوم المتغيرة، يتم تضمين هذه المسؤولية ضمناً في التدفقات النقدية للوفاء بالنسبة إلى التزام التغطية المتبقية ولكن بالنسبة لنهج تخصيص الأقساط، يجب حساب مكون خسارة صريح فوق التزام التغطية المتبقية الأساسي ووضعه جانباً.

السياسات المحاسبية لتعديل وإلغاء الاعتراف

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بعقود التأمين في الحالات التالية:

- انقضاء الحقوق والالتزامات المتعلقة بالعقد (أي، إبراء الذمة، أو الإلغاء، أو انتهاء الصلاحية)؛ أو
- تعديل العقد بحيث يؤدي هذا التعديل إلى تغيير في نموذج القياس، أو المعيار المطبق لقياس أحد مكونات العقد. في هذه الحالات، تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالعقد الأصلي والاعتراف بالعقد المعدل كعقد جديد.

عندما لا يُعامل التعديل على أنه إلغاء للاعتراف، تُسجل الشركة المبالغ المدفوعة أو المستلمة مقابل التعديل مع العقد كتسوية للالتزام ذي الصلة بالتغطية المتبقية.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

عقود التكافل (تابع)

خيارات السياسة المحاسبية الرئيسية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ من الشركة اتخاذ خيارات مختلفة للسياسة المحاسبية. فيما يلي وصف لخيارات السياسة المحاسبية الرئيسية التي اتخذتها الشركة:

السياسة المحاسبية

قرار الشركة

قررت الشركة الربحية بناءً على المعايير التالية:

- إذا كانت النسبة الموحدة والمعدلة للمخاطر أكبر من ١٠٠٪، تضع علامة على مجموعة العقود تشير إلى أنها "مقلقة بالالتزامات".
 - إذا كانت النسبة الموحدة والمعدلة للمخاطر أقل من ٩٥٪، تضع علامة على مجموعة العقود تشير إلى أنها "غير متقلبة بالالتزامات".
- يتم وضع علامة على مجموعات العقود الأخرى تشير إلى أنها "متبقية".

مستوى التجميع -
تطبيق تصنيف أكثر دقة للربحية

قررت الشركة استخدام المجموعات السنوية لجميع المحافظ وتحديد السنة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر.

مستوى التجميع -
تطبيق تصنيف أكثر دقة للمجموعات
العقود

قررت الشركة الاستمرار في تأجيل التدفقات النقدية للاستحواذ على وثائق التكافل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.

نهج تخصيص الأقساط - تأجيل التدفقات
النقدية لاستحواذ وثائق التكافل

قررت الشركة عدم فصل الفرق بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.

تراكم الأرباح - خيار الدخل الشامل
الأخر

الافتراضات

في حين أن المتطلبات المتعلقة بالافتراضات تقع ضمن المتطلبات المتعلقة بنماذج القياس، فقد تم تقديم بعض جوانب الافتراضات بشكل منفصل في هذا القسم نظراً لأهميتها. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، بخلاف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، إرشادات مفصلة على أساس اشتقاق الافتراضات (الحسابات الأساسية لموجودات ومطلوبات التكافل وإعادة التكافل والإيرادات والمصروفات المرتبطة بها).

يتم عرض الافتراضات الرئيسية أدناه:

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ تقديراً منفصلاً لأفضل تقدير للمطلوبات وتعديل صريح للمخاطر.

- يجب أن تكون المتغيرات المالية (مثل معدلات الخصم) متوافقة مع السوق.

إيرادات التكافل

تعتبر إيرادات التكافل للسنة المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط هي قيمة مقبوضات أقساط التأمين المتوقعة (باستثناء أي مكون استثماري) المخصصة للسنة. تخصص الشركة مقبوضات الأقساط المتوقعة لكل سنة تغطية على أساس مرور الوقت؛ ولكن إذا كان النمط المتوقع للتحرر من المخاطر خلال سنة التغطية يختلف اختلافاً كبيراً بمرور الوقت، وبعد ذلك على أساس التوقيت المتوقع للمطالبات المتكبدة.

تم الاعتراف بجميع إيرادات العقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط على أساس فترة زمنية، باستثناء شريحة صغيرة من قطاعات التأمين الأخرى خلاف التأمين على الحياة والتي تم الاعتراف بها في الوقت المتوقع للمطالبات المتكبدة.

إيرادات ومصروفات تمويل التكافل

تشتمل إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل على التغير في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التكافل الناشئة عن:

- تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للمال؛
- تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

بالنسبة للعقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط، تتمثل المبالغ الرئيسية في إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل في ما يلي:

- الفوائد المترجمة على مطلوبات المطالبات المتكبدة وموجودات المطالبات المتكبدة؛
- وأثر التغيرات في أسعار الفائدة والافتراضات المالية الأخرى.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

عقود التكافل (تابع)

صافي الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها

تعرض الشركة بشكل منفصل في صدر بيان الربح أو الخسارة، المبالغ المتوقع استردادها من إعادة التكافل، وتخصيص أقساط إعادة التكافل المدفوعة. تعتبر الشركة التدفقات النقدية من إعادة التكافل، التي تعتمد على المطالبات المرتبطة بالعقود الأساسية، كجزء من المطالبات التي يتوقع سدادها بموجب عقد إعادة التكافل المحتفظ به، مع استثناء مكونات الاستثمار والعمولات (بمقدار ما تكون العمولات محتملة من المطالبات) من تخصيص أقساط إعادة التكافل في صدر بيان الربح أو الخسارة.

تكاليف الاستحواذ على وثائق التكافل

تتمثل التدفقات النقدية لاستحواذ وثائق التكافل في التكاليف المتعلقة مباشرة ببيع مجموعة من عقود التكافل والاكتتاب فيها وإبرامها (الصادرة أو المتوقع إصدارها) والتي تتعلق مباشرة بحفظ عقود التكافل. بينما تتمثل المصروفات المرتبطة مباشرة بالعقود في التكاليف التي يمكن أن تتعلق كلياً أو جزئياً بالوفاء بمجموعات عقود التكافل. تُخصص الشركة التكاليف المرتبطة مباشرة بالعقود بناء على عدة عوامل. يندرج كل من تكاليف الاستحواذ على الوثائق والتكاليف المرتبطة بعقود التكافل ضمن بند مصروفات خدمة التكافل. بينما يتم تسجيل التكاليف غير المرتبطة بعقود التكافل ضمن بند مصروفات تشغيلية أخرى.

العرض والإفصاح

يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧ أيضاً على متطلبات شاملة تتعلق بالعرض والإفصاحات. أحد المتطلبات الرئيسية هو عرض الإيرادات. هناك مطلب رئيسي آخر يتعلق بعرض عقود إعادة التكافل المحتفظ بها.

بالإضافة إلى المتطلبات المذكورة أعلاه، يقدم المعيار الجديد أيضاً العديد من الإفصاحات الجديدة المتعلقة بموجودات ومطلوبات عقود التكافل وإعادة التكافل والإيرادات والمصروفات المرتبطة بها بما في ذلك تفكيك موجودات ومطلوبات عقود التكافل وموجودات ومطلوبات عقود إعادة التكافل.

أ. إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل (الربح و الخسارة مقابل الدخل الشامل الآخر)

تشمل إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل التغير في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التكافل الناتج عن:

- أثر القيمة الزمنية للمال والتغيرات فيها
- أثر المخاطر المالية والتغيرات فيها

لا تقوم الشركة بفصل إيرادات أو مصروفات تمويل التكافل المتعلقة بعقود التكافل بين الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. كما لا يتم فصل إيرادات أو مصروفات التمويل المتعلقة بعقود إعادة التكافل الصادرة عن الشركة، وبالتالي يتم إدراجها في الربح أو الخسارة.

ب. خصم قيمة التغطية المتبقية بموجب نهج تخصيص الأقساط

بموجب نهج تخصيص الأقساط، لا يُطبق خصم قيمة التغطية المتبقية إلا في حال وجود عنصر تمويلي كبير. ولعدم وجوده، لم يُطبق أي خصم على قيمة التغطية المتبقية.

ج. عرض إيرادات ومصروفات إعادة التكافل

على الرغم من أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ يسمح بالعرض الصافي، فقد اختارت الشركة عرض إيرادات إعادة التكافل والمصروفات ذات الصلة بشكل منفصل.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

الاعتراف والقياس المبني وإيقاف الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات. يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتم بطريقة اعتيادية في التاريخ الذي تتعهد الشركة بتنفيذ عملية البيع أو الشراء فيه، أي تاريخ المعاملة. يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما يتم تحويل الأصل وجميع مخاطر وامتيازات ملكية الأصل بصورة فعلية. يتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عند انقضاءها.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية"

التصنيف والقياس اللاحق للموجودات المالية

لأغراض القياس اللاحق، تُصنف الشركة موجودات ها المالية ضمن الفئات التالية:

(١) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة هي التي تقوم الشركة بشأنها بإجراء ما يلي:

- يهدف نموذج أعمال الشركة إلى الاحتفاظ بهذه الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

بعد الاعتراف المبدئي، تُقاس هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة تكلفة التمويل الفعلية، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يُحذف الخصم عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري.

تُدرج هذه الموجودات ضمن الموجودات المتداولة، باستثناء تلك التي تزيد فترات استحقاقها عن ١٢ شهراً بعد نهاية التقرير حيث تُصنف على أنها موجودات غير متداولة. تتألف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من الاستثمارات بالتكلفة المطفأة والنقد وما يعادله والودائع القانونية الإلزامية ومعظم الذمم المدينة الأخرى.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تصنيف الاستثمارات في سندات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. عند الاعتراف المبدئي، يمكن للشركة أن تختار بشكل قطعي (لكل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

(٢) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتسجيلها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حقوق الملكية. عندما يتم استبعاد الأصل، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها من احتياطي حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة، ولكن تتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح المحتجزة.

(٣) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلا إذا قامت الشركة بتصنيف استثمار غير محتفظ به للمتاجرة على أنه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي به.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل تقرير، بالإضافة إلى أي أرباح أو خسائر تنتج عند إعادة القياس ومعترف بها في بيان الدخل.

إن إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمار في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح المذكورة.

استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي عقارات محتفظ بها بغرض جني إيجارات و/أو زيادة رأس المال بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء ولها نفس هذه الأغراض. يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. تشمل التكلفة على تكلفة استبدال أحد أجزاء العقار الاستثماري في وقت تكبدها إذا تم استيفاء معايير الاعتراف، بينما لا تشمل على تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس أوضاع السوق في تاريخ التقرير. يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن التغييرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الدخل للفترة التي تنشأ فيها هذه الربح أو الخسارة.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

استثمارات عقارية (تابع)

من ناحية أخرى، يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو إيقاف استخدامها تماماً ويصير من غير المتوقع تحقيق أي منافع اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم إجراء تحويلات إلى أو من الاستثمارات العقارية عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام من عقار يشغله المالك وبدء عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر. أما بالنسبة لتحويل العقار الاستثماري إلى عقار يشغله المالك، تعتبر التكلفة المستخدمة في الاحتساب اللاحق هي القيمة العادلة المحددة في تاريخ تغيير غرض الاستخدام. وإذا تحول عقار يشغله المالك إلى عقار استثماري، تحتسب الشركة هذا العقار المعني وفقاً للسياسة المطبقة للممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغيير في غرض الاستخدام. تُحدد القيمة العادلة وفقاً للقيم السائدة في السوق بالاستناد إلى التقييمات التي أجريت بواسطة خبراء المسح العقاري المستقلين.

الممتلكات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات، متضمنة العقارات التي يشغلها المالك، بالتكلفة، باستثناء تكاليف الصيانة اليومية، ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتركمة. لا يتم احتساب استهلاك للأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

يتم تخصيص الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لفئات الموجودات التالية:

تحسينات على عقارات مستأجرة	٥ - ١٠ سنوات
أثاث وتجهيزات	٥ سنوات
معدات مكتبية	٥ سنوات
معدات وبرامج الكمبيوتر	٣ - ٥ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق استهلاك الموجودات في نهاية كل سنة مالية مع تعديلها بأثر مستقبلي، حيثما يكون مناسباً.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند استبعاده أو عندما يكون من المتوقع ألا تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية أخرى من استخدامه أو استبعاده. تُدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إيقاف الاعتراف بالأصل (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي مخصصات استبعاد الأصل وقيمه الدفترية) في بيان الدخل في سنة إيقاف الاعتراف بالأصل.

المصرفوات المتكبدة لاستبدال أحد عناصر بند الممتلكات والمعدات المُحتسبة على نحو منفصل تتم رسملتها مع شطب القيمة الدفترية للعنصر المُستبدل. تتم رسمة تكلفة استبدال جزء أو عملية الفحص عند تكبدها وذلك عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يتم الاعتراف بكافة المصرفوات الأخرى في بيان الدخل عند تكبدها.

عقود الإيجار

يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، والتي تتضمن القيمة المبدئية للالتزام الإيجار المعدل بناءً على دفعات الإيجار التي تم سدادها في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية متكبدة، تحتسب الشركة لاحقاً استهلاك موجودات حق الاستخدام بتطبيق طريقة القسط الثابت من تاريخ بدء عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أسبق. يحدد العمر الإنتاجي المقدر لأصل حق الاستخدام بنفس الطريقة المستخدمة للممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض قيمة أصل حق الاستخدام بشكل دوري بمقدار خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، وتعديله بناءً على بعض عمليات إعادة قياس التزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بداية الإيجار، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية باستخدام معدل تكلفة التمويل الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بسهولة، يتم الخصم باستخدام معدل الاقتراض المتزايد لدى الشركة. تستخدم الشركة بشكل عام معدلات الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة تكلفة التمويل الفعلية. تتم إعادة قياس الالتزام عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغيير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها بخصوص ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء.

عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

تعرض الشركة موجودات حق الاستخدام التي لا ينطبق عليها تعريف الاستثمارات العقارية في "الممتلكات والمعدات" ومطلوبات الإيجار كبنود منفصل في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار التشغيلي قصيرة الأجل

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يحتفظ فيها المؤجر بجزء كبير من مخاطر ومزايا الملكية على أنها عقود إيجار تشغيلي. تم الاعتراف بالمدفوعات التي تتم وفقاً لعقود الإيجار التشغيلي ضمن بيان الربح أو الخسارة وذلك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة العقد.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للشركة في تاريخ كل بيان مركز مالي أو عندما يكون هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. هذا ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة. يتم عكس مخصص انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد قيمتها الدفترية.

النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله من الأرصدة النقدية والودائع تحت الطلب والحسابات الجارية والودائع الثابتة التي لها فترات استحقاق أصلية تقل عن ٣ أشهر وغير المرهونة.

تصنيف المنتجات

عقود التكافل هي تلك العقود التي بموجبها يضمن مجموعة من حاملي الوثائق (حاملي الوثائق) بعضهم بعضاً ضد أحداث مستقبلية غير مؤكدة محددة تمثل وقوع خسارة أو ضرر، حيث تعمل الشركة كوكيل (الوكيل) نيابة عنهم في إدارة عمليات التكافل الإسلامي مقابل رسوم وكالة. تُعتبر مبالغ التكافل (المساهمات) المدفوعة بعد خصم رسوم الوكالة أموالاً متاحة للمضاربة، حيث تعمل الشركة كمضارب، وتستثمر جزءاً من هذه الأموال مقابل حصة متفق عليها مسبقاً من الربح أو الخسارة المحققة (أتعاب مضارب)، إن وجدت.

يতিরع حاملي الوثائق كذلك باشتراكهم لصالح حاملي الوثائق الآخرين الذين يتعرضون لحدث خسارة أو ضرر محدد، مستحق الدفع وفقاً لسياسات الشركة، بصفتها وكيلاً.

في حال وجود عجز في عمليات حاملي الوثائق، يتم تمويل هذا العجز من قبل المساهمين كقرض حسن (قرض بدون أرباح).

الفائض/العجز في حسابات المشتركين

يمثل الفائض في حسابات المشتركين الأرباح المتركمة على أنشطة التكافل، والتي يتم توزيعها على المشتركين بعد سداد القرض الحسن. وتتولى الشركة مسؤولية تحديد التوقيت والحصة وأساس التوزيع وذلك بموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وعليه، فقد حصلت الشركة على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في تاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٦ لتوزيع أرباح المشتركين فقط في حال زيادة الموجودات المستثمرة في حسابات المشتركين بنسبة ٢٥٪ على الأقل عن المخصصات الفنية اللازمة بموجب التعليمات المالية الجديدة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتم تمويل العجز في حسابات المشتركين من خلال القرض الحسن المُقدّم من قبل الشركة ومن ثمّ يتم رصد مُخصصاً بكامل القيمة من جانب الشركة. وعليه، يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات ذات الصلة بحسابات المشتركين في البيانات المالية للشركة.

العملات الأجنبية

العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية للشركة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة ضمنها ("العملة التشغيلية"). يتم إعداد هذه البيانات المالية بـ درهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية للشركة.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية، باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات أو التقييم حيث يتم إعادة قياس البنود. وعموماً يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن التحويل بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية في بيان الدخل الشامل.

الإيرادات (خلاف إيرادات التكافل)

إيرادات الرسوم والعمولات

تقوم الشركة بالاعتراف بالرسوم والعمولات المستلمة أو المستحقة التي لا تتطلب من الشركة تقديم خدمات أخرى كإيرادات في التاريخ الفعلي لبدء وثائق التأمين ذات الصلة أو في تواريخ تجديدها.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت حق الشركة في الحصول على الدفعات.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

الإيرادات (خلاف إيرادات التكافل) (تابع)

إيرادات الأرباح

تتحقق إيرادات الأرباح من الموجودات المالية عندما يكون من المتوقع أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق. تُستحق إيرادات الأرباح على أساس زمني، من خلال الرجوع إلى أصل المبلغ القائم ومعدل الأرباح الفعلي المستخدم، والذي يمثل المعدل الذي يتم بموجبه عادةً تخفيض المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف المبدئي.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية المؤجرة بموجب عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار ذي الصلة.

مصروفات عمومية وإدارية

يتم تحميل المصروفات على حسابات الإيرادات لكل قسم معني. يتم توزيع المصروفات غير المباشرة ويتم تحميلها لحسابات إيرادات الأقسام على أساس إجمالي أقساط التأمين لكل قسم. يتم تحميل المصروفات الإدارية الأخرى في الأرباح والخسائر كمصروفات عمومية وإدارية غير مخصصة.

رسوم الوكالة

تُدبر الشركة عمليات التكافل نيابة عن المشتركين مقابل الحصول على أتعاب الوكالة التي يتم احتسابها كنسبة من إجمالي المساهمات والمصروفات ذات الصلة. هذا وتُدبر الشركة أيضًا بصفتها مُضارب استثمارات المشتركين، بموجب ترتيب المشاركة في الأرباح.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يترتب على الشركة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة حدث سابق ويكون من المرجح أنها سوف تكون ملزمة بتسوية هذا الالتزام ويمكن تقدير قيمة الالتزام بصورة موثوقة.

تتمثل القيمة المعترف بها كمخصص في أفضل تقدير للمبلغ المقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، تكون قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

ومتى يكون من المتوقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من طرف آخر، يتم الاعتراف بالمبلغ مستحق القبض كأصل في حال كان من المؤكد استلام التعويض ويمكن قياس المبلغ مستحق القبض بصورة موثوقة.

مكافآت الموظفين

مكافآت الموظفين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بتكلفة مكافآت الموظفين قصيرة الأجل (تلك التي تدفع خلال ١٢ شهرا بعد تقديم الخدمة مثل الإجازة مدفوعة الأجر والمكافآت) في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يُرصَد مخصص للمبلغ الكلي لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين المُستحق لهم عن فترة خدمتهم حتى تاريخ التقرير وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسجيله كبنء منفصل في المطلوبات غير المتداولة. يعتمد استحقاق مكافآت نهاية الخدمة على راتب الموظف ومدة الخدمة، بشرط إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة المنصوص عليها في قانون العمل الإماراتي. يتم احتساب التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

التقارير عن القطاعات

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٨) "القطاعات التشغيلية"، تستند أرباح القطاعات المعنية بالتقرير إلى معلومات التقارير الداخلية الصادرة من الإدارة والتي تتم مراجعتها بصورة دورية من قبل المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية. إن سياسات القياس التي تستخدمها الشركة في إعداد التقارير عن القطاعات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ هي نفس السياسات المستخدمة في بياناتها المالية.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

الضرائب

المجموعة الضريبية وآلية تقاسم الضرائب

تتألف مجموعة "وطنية للتكافل" الضريبية من شركة "وطنية انترناشيونال القابضة (ش.م.ع.)" (الشركة الأم) وشركاتها التابعة، "وطنية للتكافل العامة (ش.م.ع.*)" و"وطنية للتكافل العائلي (ش.م.ع.)". وقد سُجِّلت المجموعة كمجموعة ضريبية لدى الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للمادة ٤٠ من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبموجب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب المادة ٤ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦.

تم تسجيل المجموعة الضريبية تحت رقم التسجيل الضريبي ١٠٤٨٦٣٥٧٩٩٠٠٠٠١. وبناءً على ذلك، يتم ربط ضريبة دخل الشركات ودفعها على أساس موحد على مستوى المجموعة الضريبية.

في حال تكبد أحد أعضاء المجموعة الضريبية خسارة خاضعة للضريبة خلال السنة المالية، يجوز خصم هذه الخسارة من الأرباح الخاضعة للضريبة لأعضاء المجموعة الآخرين وفقاً لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويخضع توزيع المزايا والالتزامات الضريبية للمجموعة بين منشأتها لاتفاقية تقاسم الضرائب، والتي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يتم توزيع خسائر ضريبة المجموعة وحد الإعفاء الأساسي على المنشآت الراحة بما يتناسب مع دخلها الخاضع للضريبة خلال الفترة المعنية؛
- أما الخسائر غير المستغلة فتبقى مع المنشأة التي تتحمل الخسارة وتُرْحَل وفقاً للوائح الضريبية المعمول بها.

ضريبة الدخل الحالية

تُقاس الموجودات والمطلوبات الخاصة بضريبة الدخل الحالية بالقيمة المتوقعة استردادها من أو دفعها إلى السلطات الضريبية. إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبند المُعترف بها مباشرة في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية دون بيان الربح أو الخسارة. تُقِيم الإدارة بشكل دوري الأوضاع الضريبية للإقرارات الضريبية في الحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية لتفسيرات، كما تضع أحكام بشأنها حيثما يكون مناسباً.

الضريبة المؤجلة

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - "ضرائب الدخل"، فإن الضريبة المؤجلة هي مبلغ الضرائب المتوقع دفعه أو استرداده على الفروق المؤقتة بين المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة (من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية) والمبالغ المقابلة المنسوبة إلى تلك الموجودات والمطلوبات لأغراض ضريبية، أي الأسس الضريبية المستخدمة في حساب الدخل الخاضع للضريبة.

تُحسب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروقات المؤقتة بين الأوعية الضريبية للموجودات والمطلوبات وبين قيمها الدفترية لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير. يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء ما يلي:

- عندما ينشأ التزام الضريبة المؤجلة من الاعتراف المبدئي بالشهرة التجارية أو بأصل أو التزام في معاملة لا تمثل عملية دمج للأعمال ولا تؤثر على الأرباح المحاسبية أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة في وقت المعاملة؛
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة باستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة ومنافع الترتيبات المشتركة، عندما يكون من الممكن التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة ويكون من المحتمل ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة التي يمكن اقتطاعها وترحيل التخفيضات الضريبية غير المُستخدمة والخسائر الضريبية غير المُستخدمة. ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن تتوافر فيه تلك الأرباح الخاضعة للضريبة والتي يُمكن استخدام الفروقات المؤقتة التي يُمكن اقتطاعها وترحيل التخفيضات الضريبية غير المُستخدمة والخسائر الضريبية غير المُستخدمة مقابلها، باستثناء ما يلي:
- عندما ينشأ أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بالفروقات المؤقتة التي يُمكن اقتطاعها من الاعتراف المبدئي بالشهرة التجارية أو بأصل أو التزام في معاملة لا تمثل عملية دمج للأعمال ولا تؤثر على الأرباح المحاسبية أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة في وقت المعاملة؛
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة التي يُمكن اقتطاعها المتعلقة باستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة ومنافع الترتيبات المشتركة، يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل القريب وأن تتوافر الأرباح الخاضعة للضريبة التي يُمكن استخدام الفروقات المؤقتة مقابلها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المُحتمل فيه ان تتحقق أرباح خاضعة للضريبة وذلك للسماح باستخدام كافة أو بعض الموجودات الضريبية المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المُعترف بها في كل تاريخ تقرير، كما يتم الاعتراف بها بقدر ما يصبح من المُحتمل أن تسمح الأرباح الضريبية المُستقبلية باسترداد موجودات الضريبة المؤجلة.

٣ معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية (تابع)

الضرائب (تابع)

الضريبة المؤجلة (تابع)

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في السنة متى يتم تسهيل الأصل أو تسوية الالتزام وفقاً للمعدلات الضريبية (القوانين الضريبية) التي تم تطبيقها أو من المقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المُعترف بها خارج الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها خارج الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف ببندو الضريبة المؤجلة المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة إما في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

تقوم الشركة بمقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة في حال فقط إذا كان لها حق واجب النفاذ قانوناً لمقاصة الموجودات الضريبية الحالية والمطلوبات الضريبية الحالية وموجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة المتعلقة بضرائب الدخل المفروضة من على نفس المنشأة من قبل نفس السلطة الضريبية على نفس الكيان الخاضع للضريبة أو كيانات مختلفة خاضعة للضريبة والتي تعزّم إما تسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية على أساس الصافي، أو لتسهيل الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ كبيرة من مطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

٤. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، والتي تم وصفها في الإيضاح ٣، يُطلب من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات حول المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تُعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تُراجع التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل دوري. تُسجل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها التعديل إذا كان التعديل يؤثر على تلك الفترة فقط، أو في فترة التعديل والفترة اللاحقة إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترة اللاحقة.

فيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

التزام المطالبات المتكبّدة

تُقدّر التكلفة النهائية للمطالبات قيد التسوية من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الاحتمالية القياسية لتقدير المطالبات، مثل تشاين لادر وبورنهرت فيرجسون،

الافتراض الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الأساليب هو أنه يمكن استخدام خبرة الشركة في تطوير المطالبات السابقة لتوقع تطور المطالبات المستقبلية وبالتالي تكاليف المطالبات النهائية. تقوم هذه الأساليب باستقراء تطور الخسائر المدفوعة والمتكبّدة، ومتوسط التكاليف لكل مطالبة (بما في ذلك تكاليف معالجة المطالبات)، وأرقام المطالبات على أساس التطور الملحوظ في السنوات السابقة ومعدلات الخسارة المتوقعة. بينما يستند تحليل تطور المطالبات التاريخية بشكل أساسي إلى عدد سنوات الحوادث، كما يمكن أيضاً تحليلها بشكل أكبر حسب المنطقة الجغرافية، وكذلك من خلال خطوط الأعمال وأنواع المطالبات الهامة. عادة ما يتم التعامل مع المطالبات الكبيرة بشكل منفصل، إما عن طريق الاحتفاظ بها بالقيمة الاسمية لتقديرات خبراء تقدير الأضرار أو توقعها بشكل منفصل لتعكس تطورها المستقبلية. أما في معظم الحالات، لا يتم عمل افتراضات واضحة فيما يتعلق بالمعدلات المستقبلية لتضخم المطالبات أو نسب الخسارة. وبدلاً من ذلك، فإن الافتراضات المستخدمة هي تلك الضمنية في بيانات تطور المطالبات التاريخية التي تستند إليها التوقعات.

يُستخدم حكم نوعي إضافي لتقييم المدى الذي قد لا تنطبق عليه الاتجاهات السابقة مُستقبلاً، (على سبيل المثال، لعكس الأحداث التي حدثت لمرة واحدة، والتغيرات في العوامل الخارجية أو عوامل السوق مثل الأوضاع العامة للمطالبة، والظروف الاقتصادية، ومستويات تضخم المطالبات، القرارات والتشريعات القضائية، فضلاً عن العوامل الداخلية مثل تنوع موجودات المحفظة، وخصائص وثيقة التأمين وإجراءات معالجة المطالبات) بغية التوصل إلى التكلفة النهائية المُقدّرة للمطالبات التي تعرض النتيجة المتوقعة للقيمة المُرجحة من مجموعة النتائج المُحتملة، مع الأخذ في الاعتبار كافة الشكوك التي ينطوي عليها الأمر.

تنطوي الظروف الرئيسية الأخرى التي تؤثر على موثوقية الافتراضات على التباين في أسعار الفائدة والتأخير في السداد والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معدلات الخصم

يتم احتساب مطلوبات عقود التكافل بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل خال من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة عدم السيولة. يتم تحديد المعدلات الحالية من المخاطر بالرجوع إلى منحنيات عائد خالية من المخاطر بالدولار الأمريكي. يتم تحديد علاوة عدم السيولة بالاستناد إلى الحكم، نظراً لأن العقود تُعتبر ذات سيولة جيدة، ولذلك تُستخدم علاوة سيولة صغيرة جداً بنسبة ٠,٥٪ تماشيًا مع معايير السوق.

٤. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

إن معدلات الخصم المطبقة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية مدرجة أدناه:

سنة واحدة		٣ سنوات		٥ سنوات		١٠ سنوات	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
٣,٩٣%	٤,٦٨%	٣,٨٤%	٤,٥٦%	٣,٩٧%	٤,٥٢%	٤,٣٤%	٤,٥٧%
٣,٩٣%	٤,٦٨%	٣,٨٤%	٤,٥٦%	٣,٩٧%	٤,٥٢%	٤,٣٤%	٤,٥٧%

عقود التكافل الصادرة

عقود إعادة التكافل الصادرة

تعديل المخاطر غير المالية

إن تعديل المخاطر غير المالية هو التعويض الذي تطلبه الشركة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لمجموعات عقود التكافل. يعكس تعديل المخاطر مبلغاً تدفعه شركة التأمين بشكل منطقي لإزالة عدم التأكد من أن التدفقات النقدية المستقبلية ستتجاوز مبلغ القيمة المتوقعة. قامت الشركة بتقدير تعديل المخاطر باستخدام نهج مستوى الثقة (احتمال الكفاية) عند النسبة المئوية الخامسة والستين. وهذا يعني أن الشركة قد قيمت عدم اكترائها بعدم اليقين لجميع خطوط الإنتاج (كمؤشر على التعويض الذي تتطلبه لتحمل المخاطر غير المالية) على أنه يعادل مستوى الثقة المئوي الخامس والستين ناقصاً متوسط التوزيع الاحتمالي المقدر للتدفقات النقدية المستقبلية. قدرت الشركة التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، والمبلغ الإضافي فوق القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية المطلوبة لتلبية النسب المئوية المستهدفة.

القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة

تم تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة من قبل الإدارة بناءً على تقنيات الأرباح المتعددة وصافي قيمة الموجودات باستخدام بيانات السوق القابلة للملاحظة للمنشآت العامة المماثلة، وبعض عوامل الخصم والبيانات المالية غير القابلة للملاحظة للمستثمرين غير العاملين المعنيين. قد تكون النتائج الفعلية مختلفة إلى حد كبير.

أحكام القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية من قبل مقيمين محترفين مستقلين، مع الأخذ بعين الاعتبار عائد الإيجار (منهجية الدخل). يتم إجراء هذا التقدير على أساس سنوي مع الأخذ في الاعتبار إيجار السوق ومتوسط عائد الإيجار. وتعتمد القيمة العادلة على عوامل السوق وتوافر المعلومات.

خسائر الائتمان المتوقعة

تقوم الإدارة بمراجعة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير من خلال تقييم إمكانية استرداد ذمم التكافل وإعادة التكافل المدينة. بالنسبة للذمم المدينة غير التكافلية، يتم تقييم قابلية الاسترداد، ويتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للنهج العام بموجب منهجية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري، تأخذ الشركة في الحسبان المعلومات الاستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة.

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند الاستحواذ على استثمار ما إذا كان ينبغي تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الاستثمارات بالتكلفة المطفأة.

يتم تصنيف أدوات الملكية على أنها أدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وذلك عندما اعتبرتها الإدارة أنها استثمارات حقوق ملكية استراتيجية غير محتفظ بها بغرض تحقيق منفعة من التغيير في قيمتها العادلة وليست محتفظ بها لغرض المتاجرة. إن الإدارة على قناعة بأن استثمارات الشركة في الأوراق المالية مصنفة بشكل مناسب.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج العمل. تحدد الشركة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الأحكام التي تعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الموجودات.

تراقب الشركة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إيقاف الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ من خلاله بالأصل. تعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للشركة بشأن ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية فيه مناسباً وما إذا كان من غير المناسب وجود تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٥ الاستثمارات العقارية	
٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٥١,٤٦٧	٥٥,٥٣٩
٤,٠٧٢	٣,١١٠
٥٥,٥٣٩	٥٨,٦٤٩
٥٥,٥٣٩	٥٨,٦٤٩

الرصيد في ١ يناير
الزيادة في القيمة العادلة خلال السنة، بالصافي
الرصيد في ٣١ ديسمبر
العائد إلى:
حاملي الوثائق

تتمثل الاستثمارات العقارية في القيمة العادلة للعقارات الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية لدى الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على أساس التقييمات التي تم إجراؤها في التواريخ المعنية بواسطة اثنين من خبراء التقييم المستقلين ليس لهم أي علاقة بالشركة ويتمتعون بمؤهلات مناسبة وخبرة حديثة في السوق في تقييم العقارات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتمد القيمة العادلة في الأساس على مُدخلات غير ملحوظة (أي المستوى ٣).

كما تم تحديد القيمة العادلة بالاستناد إلى منهجية رسملة الدخل وأسلوب مقارنة السوق. عند تقدير القيمة العادلة للعقارات، فإن أعلى وأفضل استخدام لتلك العقارات هو استخدامها الحالي.

إن إيرادات تأجير العقارات التي تحصل عليها الشركة من عقاراتها الاستثمارية والتي يتم تأجيرها بموجب عقود إيجار تشغيلي ومصروفات التشغيل المباشرة الناتجة عن إدارة الاستثمارات العقارية هي كما يلي:

٦ إيرادات الإيجار مصروفات تشغيلية مباشرة إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية، بالصافي	
٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٣,٩٨٣	٤,٥٦٥
(١,٧٨٠)	(٥١٦)
٢,٢٠٣	٤,٠٤٩

٦ الاستثمار في الأوراق المالية

استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

٦ استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة	
٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
١٠,٥٦٨	١,٧٦١
١٠,٥٦٨	١,٧٦١
١٠,٥٦٨	١,٧٦١

سندات دين مدرجة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
العائد إلى:
حاملي الوثائق

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات بالتكلفة المطفأة ما قيمته ١,٧ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠,٤ مليون درهم).

تم رهن الاستثمارات المحتفظ بها بتكلفة مستهلكة تبلغ ١,٧ مليون درهم اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩,٥ مليون درهم) فيما يتعلق بأداء أعمال التكافل الذي قامت به الشركة الأم.

٦ الاستثمار في الأوراق المالية (تابع)

استثمارات مُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال استثمارات مُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٣٨,٣٣٣	٥٢,٢٢٨
٣٩,٦٢٤	٤٨,٦٣١
٧٧,٩٥٧	١٠٠,٨٥٩
٧٧,٩٥٧	٩١,٦٣٥
-	٩,٢٢٤

سندات دين مدرجة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
سندات ملكية مدرجة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة

العائد إلى:
حاملو الوثائق
المساهمين

فيما يلي حركة الموجودات المالية الخاصة بالأوراق المالية:

استثمارات مُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الإجمالي ألف درهم	استثمارات مُحتفظ بها بالتكلفة المطفأة ألف درهم	٢٠٢٥ في ١ يناير إضافات خلال السنة استيعادات خلال السنة مبالغ مُستحقة خلال السنة أرباح مُحققة مُسجّلة في بيان الربح أو الخسارة أرباح غير مُحققة مُسجّلة في بيان الربح أو الخسارة
٨٨,٥٢٥	١٠,٥٦٨	
٦٥,٩٨٨	٦٥,٩٨٨	
(٤٨,٥٦٧)	(٤٨,٥٦٧)	
(٨,٨٠٧)	-	
٩٨٢	٩٨٢	
٤,٤٩٩	٤,٤٩٩	
١٠٢,٦٢٠	١٠٠,٨٥٩	١,٧٦١

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

استثمارات مُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الإجمالي ألف درهم	استثمارات مُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ألف درهم	استثمارات مُحتفظ بها بالتكلفة المطفأة ألف درهم	٢٠٢٤ في ١ يناير إضافات خلال السنة المُحوّل من أطراف ذات علاقة استيعادات خلال السنة مبالغ مُستحقة خلال السنة إطفاء الخصم مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة أرباح مُحققة مُسجّلة في بيان الربح أو الخسارة أرباح غير مُحققة مُسجّلة في بيان الربح أو الخسارة الحركة في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة للاستثمارات المُحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
٦٣,٤٩٩	٥,١٩٧	١٥,٤٥٦	
٦١,٨١٢	-	-	
٤,٢٤٥	-	٤,٢٤٥	
(٣٨,١٣٤)	(٤,٩٩٨)	-	
(٩,٥٣٢)	-	(٩,٥٣٢)	
٣٧٩	-	٣٧٩	
١٦	(٤)	٢٠	
١,٥٥٩	١,٥٥٩	-	
٤,٨٨٠	-	-	
(١٩٩)	(١٩٩)	-	
٨٨,٥٢٥	٧٧,٩٥٧	١٠,٥٦٨	٢٠٢٤ في ٣١ ديسمبر

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٧ عقود التكافل وإعادة التكافل

إن توزيع مجموعات عقود التكافل وإعادة التكافل الصادرة وعقود إعادة التكافل المحتفظ بها، والتي تعتبر موجودات وتلك التي تعتبر مطلوبات موضحة في الجدول أدناه:

٢٠٢٤		٢٠٢٥			
صافي الموجودات ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	صافي الموجودات ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم
					عقود التكافل الصادرة
(١١٢,٢٧٠)	(١١٢,٢٧٠)	-	(٩٣,١٩٣)	(٩٣,١٩٣)	- التأمين التكافلي على المركبات
(٣١٣,٩٢٩)	(٣١٣,٩٤٨)	١٩	(٢٢١,٢٠٥)	(٢٢١,٢٠٥)	- التأمين التكافلي بخلاف المركبات
(٤٢٦,١٩٩)	(٤٢٦,٢١٨)	١٩	(٣١٤,٣٩٨)	(٣١٤,٣٩٨)	- إجمالي عقود التكافل الصادرة
					عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
٢٢,٢٠٤	-	٢٢,٢٠٤	٣,٤٤٦	(١,٢٥٥)	٤,٧٠١ التأمين التكافلي على المركبات
١٨٢,٥٨٠	(٣,٣٠٧)	١٨٥,٨٨٧	١٣٠,٠٧٩	(٤,٨٨٩)	١٣٤,٩٦٨ التأمين التكافلي بخلاف المركبات
٢٠٤,٧٨٤	(٣,٣٠٧)	٢٠٨,٠٩١	١٣٣,٥٢٥	(٦,١٤٤)	١٣٩,٦٦٩ إجمالي عقود إعادة التكافل المحتفظ بها

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٧ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

ترحيل صافي موجودات أو مطلوبات عقود التكافل الصادرة يوضح التزام التغطية المتبقية و التزام المطالبات المتكبدة

٢٠٢٥			
مطلوبات التغطية المتبقية		مطلوبات المطالبات المتكبدة	
استثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٤٧,٠٨٤	-	٢٦٤,٦٧٠	٤٢٦,٢١٨
(٢٢)	-	٣	(١٩)
١٤٧,٠٦٢	-	٢٦٤,٦٧٣	٤٢٦,١٩٩
(٣٢٦,٢٣٥)	-	-	(٣٢٦,٢٣٥)
-	-	١٩٢,٣٩٨	٢٠١,٧٢٦
٨٤,١٤٥	-	-	٨٤,١٤٥
-	-	(٦٤,٩٤٧)	(٧٦,٦٨٩)
(٢٤٢,٠٩٠)	-	١٢٧,٤٥١	(١١٧,٠٥٣)
-	-	٥,٨٢٩	٥,٨٢٩
(٢٤٢,٠٩٠)	-	١٣٣,٢٨٠	(١١١,٢٢٤)
٢٦٨,٨٢٩	-	-	٢٦٨,٨٢٩
-	-	(١٨٢,٤٦٨)	(١٨٢,٤٦٨)
(٨٦,٩٣٨)	-	-	(٨٦,٩٣٨)
١٨١,٨٩١	-	(١٨٢,٤٦٨)	(٥٧٧)
٨٦,٨٦٣	-	٢١٥,٤٨٥	٣١٤,٣٩٨
٨٦,٨٦٣	-	٢١٥,٤٨٥	٣١٤,٣٩٨

مطلوبات عقود التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٥

موجودات عقود التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٥

صافي مطلوبات عقود التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٥

إيرادات التكافل

مصروفات خدمة التكافل

المطالبات المتكبدة والمصروفات الأخرى

صافي تكاليف الاستحواذ على التكافل

التغيرات في مطلوبات المطالبات المتكبدة

نتائج خدمة التكافل

مصروفات تمويل التكافل

إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل

التدفقات النقدية

مساهمات مقبوضة

مطالبات ومصروفات أخرى مدفوعة

التدفقات النقدية للاستحواذ على التكافل

إجمالي التدفقات النقدية

مطلوبات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

صافي مطلوبات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٧ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

ترحيل صافي موجودات أو مطلوبات عقود التكافل الصادرة يوضح التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة (تابع)

مطلوبات المطالبات المتكبدة		مطلوبات التغطية المتبقية		٢٠٢٤	
الإجمالي	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	مكون الخسارة	استثناء	مكون الخسارة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٢٤,٦٤٥	٤,٦٨٠	١٠٥,٤٧٣	٢٩٦	١١٤,١٩٦	
٢٢٤,٦٤٥	٤,٦٨٠	١٠٥,٤٧٣	٢٩٦	١١٤,١٩٦	
(٣٣٤,٦٤٦)	-	-	-	(٣٣٤,٦٤٦)	
٣٨٣,٧١٧	١٧,٠٣٥	٣٦٦,٦٨٢	-	-	
٧٨,٦٩٦	-	-	-	٧٨,٦٩٦	
(٢٩٦)	-	-	(٢٩٦)	-	
٨٧,٩٤٧	(٧,٢٥١)	٩٥,١٩٨	-	-	
٢١٥,٤١٨	٩,٧٨٤	٤٦١,٨٨٠	(٢٩٦)	(٢٥٥,٩٥٠)	
١,٣٥٧	-	١,٣٥٧	-	-	
٢١٦,٧٧٥	٩,٧٨٤	٤٦٣,٢٣٧	(٢٩٦)	(٢٥٥,٩٥٠)	
٣٧٠,٣٣٩	-	-	-	٣٧٠,٣٣٩	
(٣٠٤,٠٣٧)	-	(٣٠٤,٠٣٧)	-	-	
(٨١,٥٢٣)	-	-	-	(٨١,٥٢٣)	
(١٥,٢٢١)	-	(٣٠٤,٠٣٧)	-	٢٨٨,٨١٦	
٤٢٦,٢١٨	١٤,٤٦٤	٢٦٤,٦٧٠	-	١٤٧,٠٨٤	
(١٩)	-	٣	-	(٢٢)	
٤٢٦,١٩٩	١٤,٤٦٤	٢٦٤,٦٧٣	-	١٤٧,٠٦٢	

مطلوبات عقود التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٤
صافي مطلوبات عقود التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٤

إيرادات التكافل
مصرفات خدمة التكافل
المطالبات المتكبدة والمصرفات الأخرى
صافي تكاليف الاستحواذ على التكافل
عكس خسائر من العقود المثقلة بمطلوبات
التغيرات في مطلوبات المطالبات المتكبدة

نتائج خدمة التكافل
مصرفات تمويل التكافل
إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل
التدفقات النقدية

مساهمات مقبوضة
مطالبات ومصرفات أخرى مدفوعة
التدفقات النقدية للاستحواذ على التكافل
إجمالي التدفقات النقدية

مطلوبات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
موجودات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
صافي مطلوبات عقود التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٧ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

ترحيل صافي موجودات أو مطلوبات عقود إعادة التكافل المحتفظ بها يوضح موجودات التغطية المتبقية والمبالغ القابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة

المبالغ القابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة		موجودات التغطية المتبقية		٢٠٢٥	
الإجمالي	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	مكون الخسارة	استثناء مكون استرداد الخسارة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢٠٨,٠٩١	١١,٧٠٥	٣٣٤,٥٦٩	-	(١٣٨,١٨٣)	موجودات عقود إعادة التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٥
(٣,٣٠٧)	١١٦	٨,٧٨٦	-	(١٢,٢٠٩)	مطلوبات عقود إعادة التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٢٠٤,٧٨٤	١١,٨٢١	٣٤٣,٣٥٥	-	(١٥٠,٣٩٢)	صافي (مطلوبات)/موجودات عقود إعادة التكافل
(١٢٠,٤١٦)	-	-	-	(١٢٠,٤١٦)	تخصيص أقساط إعادة التكافل
٥٨,٨٦٠	٢,٠٥٠	٥٦,٨١٠	-	-	مبالغ قابلة للاسترداد من مطالبات شركات إعادة التأمين المتكبدة
(٥٨,٠٠٤)	(٥,١٨٤)	(٥٢,٨٢٠)	-	-	مبالغ قابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة والمصرفيات الأخرى
(١١٩,٥٦٠)	(٣,١٣٤)	٣,٩٩٠	-	(١٢٠,٤١٦)	التغيرات في المبالغ القابلة للاسترداد للمطالبات المتكبدة
٧,١٥٧	-	٧,١٥٧	-	-	صافي الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(١١٢,٤٠٣)	(٣,١٣٤)	١١,١٤٧	-	(١٢٠,٤١٦)	إيرادات تمويل إعادة التكافل
١٣٣,٤٢٦	-	١,٠٧٣	-	١٣٢,٣٥٣	إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل
(٩٢,٢٨٢)	-	(٩٢,٢٨٢)	-	-	التدفقات النقدية
٤١,١٤٤	-	(٩١,٢٠٩)	-	١٣٢,٣٥٣	اشتركاكات ومصرفيات إعادة التكافل المدفوعة
١٣٩,٦٦٩	٨,٤٧٤	٢٦١,٠٢٢	-	(١٢٩,٨٢٧)	مبالغ مقبوضة
(٦,١٤٤)	٢١٣	٢,٢٧١	-	(٨,٦٢٨)	إجمالي التدفقات النقدية
١٣٣,٥٢٥	٨,٦٨٧	٢٦٣,٢٩٣	-	(١٣٨,٤٥٥)	موجودات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
					مطلوبات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
					صافي (مطلوبات)/موجودات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٧ عقود التكافل وإعادة التكافل (تابع)

ترحيل صافي موجودات أو مطلوبات عقود إعادة التكافل المحتفظ بها يوضح موجودات التغطية المتبقية والمبالغ القابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة (تابع)

المبالغ القابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة		موجودات التغطية المتبقية		٢٠٢٤	
الإجمالي	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	استثناء مكون استرداد الخسارة	مكون الخسارة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢١,٥٢٩	١,٣١٩	٣٤,٨٩٤	-	(١٤,٦٨٤)	موجودات عقود إعادة التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٤
(١٦,٠٧١)	٢,٠٨٩	٦٥,٩٦٥	-	(٨٤,١٢٥)	مطلوبات عقود إعادة التكافل كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٥,٤٥٨	٣,٤٠٨	١٠٠,٨٥٩	-	(٩٨,٨٠٩)	صافي (مطلوبات)/موجودات عقود إعادة التكافل
(١١١,٤٢٢)	-	-	-	(١١١,٤٢٢)	تخصيص أقساط إعادة التكافل
١٥٣,٢٩٤	٥,٣٣٢	١٤٧,٩٦٢	-	-	مبالغ قابلة للاسترداد من مطالبات شركات إعادة التأمين المتكبدة
١٤٤,٦٤٧	٣,٠٨١	١٤١,٥٦٦	-	-	مبالغ قابلة للاسترداد من المطالبات المتكبدة والمصرفيات الأخرى
١٨٦,٥١٩	٨,٤١٣	٢٨٩,٥٢٨	-	(١١١,٤٢٢)	التغيرات في المبالغ القابلة للاسترداد للمطالبات المتكبدة
٩٩٨	-	٩٩٨	-	-	صافي الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
١٨٧,٥١٧	٨,٤١٣	٢٩٠,٥٢٦	-	(١١١,٤٢٢)	إيرادات تمويل إعادة التكافل
٦٠,٨٧٩	-	١,٠٤٠	-	٥٩,٨٣٩	إجمالي التغيرات في بيان الدخل الشامل
(٤٩,٠٧٠)	-	(٤٩,٠٧٠)	-	-	التدفقات النقدية
١١,٨٠٩	-	(٤٨,٠٣٠)	-	٥٩,٨٣٩	اشتركاكات ومصروفات إعادة التكافل المدفوعة
٢٠٨,٠٩١	١١,٧٠٥	٣٣٤,٥٦٩	-	(١٣٨,١٨٣)	مبالغ مقبوضة
(٣,٣٠٧)	١١٦	٨,٧٨٦	-	(١٢,٢٠٩)	إجمالي التدفقات النقدية
٢٠٤,٧٨٤	١١,٨٢١	٣٤٣,٣٥٥	-	(١٥٠,٣٩٢)	موجودات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
					مطلوبات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
					صافي (مطلوبات)/موجودات عقود إعادة التكافل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٨ مبالغ مُستحقة من/إلى المساهمين ومبالغ مُستحقة إلى/من حاملي الوثائق

يتكون الرصيد من صافي رسوم الوكالة وأرصدة القرض الحسن المُستحقة من حاملي الوثائق من المساهمين بما قيمته ٨١,٢ مليون درهم (٢٠٢٤): ٢,٦ مليون درهم).

٩ مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
١١٤,١٥٦	٦٢,٢١٥	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
٣,٨٤٢	٣,٠٧٥	مصرفات مدفوعة مقدماً
٨٣٣	٢,٨٩٢	أرباح مستحقة من ودائع الوكالة والصكوك
٥,٨٤١	٥,٠٨٦	ذمم مدينة أخرى
١٢٤,٦٧٢	٧٣,٢٦٨	
٣,٧٧٠	٤,٨٥٢	العائدة إلى:
١٢٠,٩٠٢	٦٨,٤١٦	حاملي الوثائق
١٢٤,٦٧٢	٧٣,٢٦٨	المساهمين

١٠ النقد وما يعادله

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٩,٤٧٨	٣٧,٥٤٣	النقد وأرصدة لدى البنوك
١٠٦,٧٠٣	١٤٣,٧٢٨	ودائع وكالة وودائع مقبّدة
١٦٦,١٨١	١٨١,٢٧١	ناقصاً: وديعة مقبّدة
(٦,٠٠٠)	(٦,٠٠٠)	ناقصاً: ودائع مرهونة
(٤,٦٧٩)	(٩,٧٥٥)	ناقصاً: الودائع المرهونة مقابل تسهيلات المراجعة للشركة الأم
(٢٢,٥٠٠)	(٥٣,٠٠٠)	ناقصاً: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
(١٠٦,٧٠٣)	(٤٩,٩٧٣)	النقد وما يعادله لغرض التدفقات النقدية
٤٨,٧٩٩	٦٢,٥٤٣	
٧١,٠٥٠	١١٤,٧٧٦	العائد إلى حاملي الوثائق:
٤١,٤٧٣	٣٢,٥٨٦	ودائع وكالة
١١٢,٥٢٣	١٤٧,٣٦٢	النقد وأرصدة لدى البنوك
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	العائد إلى المساهمين:
٢٩,٦٥٣	٢٢,٩٥٢	وديعة مقبّدة
١٨,٠٠٥	٤,٩٥٧	ودائع وكالة
٥٣,٦٥٨	٣٣,٩٠٩	النقد وأرصدة لدى البنوك
١٦٦,١٨١	١٨١,٢٧١	إجمالي النقد وما يعادله

يتم تأمين الضمانات البنكية الصادرة من قبل البنوك المحلية بالنيابة عن الشركة مقابل ودائع وكالة بقيمة ٩,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤): ٤,٧ مليون درهم). تبلغ الضمانات القائمة الصادرة بضمان الودائع القانونية والودائع المرهونة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٥,٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠,٧ مليون درهم).

ودائع مقبّدة: في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم إيداع وديعة قانونية إلزامية بقيمة ٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: بقيمة ٦ مليون درهم) لدى مصرف دبي الإسلامي في صورة وديعة وكالة بموجب المادة ٣٨ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ لغرض القيام بعمليات التكافل داخل دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يجوز سحبها دون موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتحظى هذه الودائع بفترة استحقاق ثابتة مدتها سنة واحدة من تاريخ الإيداع وتحقق معدل أرباح بنسبة ٣,٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٤,٢٥٪ سنوياً).

ودائع الوكالة: تحمل ودائع الوكالة معدل أرباح مُتوقع يتراوح ما بين ٣,٢٩٪ إلى ٤,٦٥٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٨٠٪ إلى ٥,٢٠٪ سنوياً). تم رهن ودائع بقيمة ٥٣ مليون درهم مقابل تسهيل مُرابحة حصلت عليه الشركة الأم. إن ودائع الوكالة والأرصدة المصرفية البالغ قيمتها ١ مليون درهم باسم الأطراف ذات العلاقة

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

١١ ممتلكات ومعدات

التكلفة	تحسينات على عقارات مستأجرة	أثاث وتجهيزات	معدات مكتبية	معدات وبرامج الكمبيوتر	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,١٠٩	٢٩٢	٤٤١	١٢,٥٠٥	٦٨	١٩,٤١٥
إضافات خلال السنة	٣٠٩	١٢٤	٢	٣,١٠١	٢,٥٠٤	٦,٠٤٠
استبعادات خلال السنة	-	-	-	(١٨٦)	-	(١٨٦)
المُحوّل خلال السنة	٤٨١	-	-	٨٥٨	(١,٣٣٩)	-
المُحوّل خلال السنة من طرف ذي علاقة	-	١٧	-	-	-	١٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦,٨٩٩	٤٣٣	٤٤٣	١٦,٢٧٨	١,٢٣٣	٢٥,٢٨٦
إضافات خلال السنة	-	-	-	٨	٩٢٠	٩٢٨
استبعادات خلال السنة	-	-	-	-	(٢٤٢)	(٢٤٢)
مشطوبات	(٢٠١)	-	-	-	-	(٢٠١)
المُحوّل خلال السنة	-	-	-	١,٣١٤	(١,٣١٤)	-
المُحوّل خلال السنة من طرف ذي علاقة	-	-	-	-	(١٢٤)	(١٢٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٦,٦٩٨	٤٣٣	٤٤٣	١٧,٦٠٠	٤٧٣	٢٥,٦٤٧
الاستهلاك المتراكم						
في ١ يناير ٢٠٢٤	٣٨٧	٣٨	٢١٥	١١,٤٩٠	-	١٢,١٣٠
المُحمّل للسنة	٨٥٠	٧٧	٦٦	١,٥٥٨	-	٢,٥٥١
مشطوبات	-	-	-	(١٤٥)	-	(١٤٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٢٣٧	١١٥	٢٨١	١٢,٩٠٣	-	١٤,٥٣٦
المُحمّل للسنة	٨٣٤	٨٤	٥٥	١,٩٢٧	-	٢,٩٠٠
مشطوبات	(٦٣)	-	-	-	-	(٦٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢,٠٠٨	١٩٩	٣٣٦	١٤,٨٣٠	-	١٧,٣٧٣
القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٤,٦٩٠	٢٣٤	١٠٧	٢,٧٧٠	٤٧٣	٨,٢٧٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥,٦٦٢	٣١٨	١٦٢	٣,٣٧٥	١,٢٣٣	١٠,٧٥٠

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

١٢ موجودات حق الاستخدام

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٤,٤٩٠	٣,٤٣٧
(١,٠٥٣)	(٩٨٢)
٣,٤٣٧	٢,٤٥٥

موجودات حق الاستخدام

في ١ يناير
استهلاكات وتعديلات خلال السنة
في ٣١ ديسمبر

مطلوبات الإيجار

في ١ يناير
تكاليف التمويل للسنة
مدفوعات وتعديلات خلال السنة
في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٤,٧١٢	٣,٨٠١
٢٢٥	١٧٣
(١,١٣٦)	(١,٢٤٨)
٣,٨٠١	٢,٧٢٦

١٣ مستحقات وُذِم دائنة أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٣٤,٤٥٧	٣٥,٦٨٦
١,٤٣٤	١,٨٦٤
١١,٣٤٧	١٣,٩٥٥
٤٧,٢٣٨	٥١,٥٠٥
٤١,٥٣٥	٤٢,١٨٨
٥,٧٠٣	٩,٣١٧
٤٧,٢٣٨	٥١,٥٠٥

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة
مصرفات مستحقة
ذمم دائنة أخرى

العائد إلى:

حاملو الوثائق
المساهمين

١٤ قرض حسن

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
(٨٧,٢٨٨)	(١١١,٣٩٦)
(٢٤,١٠٨)	٥,٦٣٧
(١١١,٣٩٦)	(١٠٥,٧٥٩)
٨٧,٢٨٨	١١١,٣٩٦
٢٤,١٠٨	(٥,٦٣٧)
١١١,٣٩٦	١٠٥,٧٥٩

العجز في صندوق حاملو الوثائق

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
الزائد/ (العجز) خلال السنة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

قرض حسن من المساهمين

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥
(عكس)/ مخصص خلال السنة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

١٥ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

كانت الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين خلال السنة على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
٣,٩١٨	٢,٩٩٢
١,٦٦٧	٥٨٣
(١,٠٨٩)	-
(١,٥٠٤)	(١,٣١٩)
٢,٩٩٢	٢,٢٥٦

كما في ١ يناير
المحمل خلال السنة
المحوّل خلال السنة إلى طرف ذي علاقة
المدفوع خلال السنة
كما في ٣١ ديسمبر

١٦ رأس المال

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم
١٦٧,٥٠٠	١٦٧,٥٠٠

يبلغ رأس مال الشركة المُصرّح به ما قيمته ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم،
بينما يبلغ رأس المال المُصدر والمدفوع بالكامل ما قيمته ١٦٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بقيمة ١ درهم
للسهم الواحد (٢٠٢٤: ١٦٧,٥٠٠,٠٠٠ سهماً بقيمة ١ درهم للسهم الواحد)

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة ١٢,٥٦ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤): لم يتم اقتراح توزيع أرباح نقدية).

١٧ الاحتياطات

احتياطي قانوني إلزامي

وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، يجب تحويل ١٠٪ كحد أدنى من أرباح الشركة للسنة إلى احتياطي قانوني إلزامي غير قابل للتوزيع. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإنه يلزم إجراء هذه التحويلات حتى يساوي رصيد الاحتياطي القانوني الإلزامي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع.

احتياطي إعادة التكافل

وفقاً للمادة ٣٤ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وقرار مجلس الإدارة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٩، أنشأت الشركة احتياطياً لإعادة التكافل، وحوّلت مبلغ ٠,٧٣ مليون درهم (٠,٦٥ مليون درهم في عام ٢٠٢٤) من الأرباح المحتجزة إلى هذا الاحتياطي. وتلتزم الشركة بتسمية هذا الاحتياطي سنوياً، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة خطية من المدير العام لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

١٨ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمنشآت الخاضعة للملكية و/أو الإدارة والسيطرة المشتركة وشركائها وموظفي الإدارة العليا بها. تُحدد الإدارة شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا في الشركة والمنشآت الخاضعة لسيطرة أو لسيطرة مشتركة لهذه الأطراف أو تتأثر بها بشكل كبير. وتتولى إدارة الشركة اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

١٨ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة:
وطنية انترناشيونال القابضة (ش.م.ع) - الشركة الأم

٥٢,٢٧١	٢٦,٥٢٩
--------	--------

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة:

وطنية للتكافل العائلي (ش.م.ع) - شركة خاضعة لسيطرة مشتركة

٩,٢١٩	-
-------	---

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

العائد إلى حاملي الوثائق:

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

٧١,٠٥٦	٣٥,٦٨٦
--------	--------

العائد إلى المساهمين:

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

١١٤,١٠٨	٦٢,٢١٥
---------	--------

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم

إجمالي المساهمات المتعلقة بعقود التكافل

تحويل أوراق مالية استثمارية

تحويل ممتلكات ومعدات

تحويل مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

٤	٧
(٤,٢٤٥)	-
(١٧)	١٢٤
(١,٠٨٩)	-

مصرفات مُعاد تحميلها:

مصرفات مُعاد تحميلها إلى شركة وطنية للتكافل العائلي

مصرفات مُعاد تحميلها إلى شركة وطنية انترناشيونال القابضة

٢٤,٤٢٦	٢٥,٨٩١
٢٣,٧٢٠	٢٣,٥٨٣

هناك بعض التكاليف مثل تكاليف الموظفين والإيجار والمرافق والإعلان والأتعاب القانونية والمهنية والاستهلاك تتكبدتها الأطراف ذات العلاقة، ويتم مشاركة هذه التكاليف على أساس متفق عليه بين هذه الأطراف. تم تخصيص تكاليف الخدمة المشتركة المذكورة بنسب تقريبية تصل إلى ٤٢,٥٪ على شركة وطنية للتكافل العام، و ٥٢,٥٪ على شركة وطنية للتكافل العائلي و ٥٪ على شركة وطنية انترناشيونال القابضة (٢٠٢٤): ٤٢,٥٥٢,٥٪ على شركة وطنية للتكافل العام و ٥٠٪ على شركة وطنية للتكافل العائلي و ٥٪ على شركة وطنية انترناشيونال القابضة).

تم رهن ودائع بقيمة ٥٣ مليون درهم مقابل تسهيل مُرابحة حصلت عليه الشركة الأم. فيما عدا الأرصدة المصرفية وودائع الوكالة التي بلغت قيمتها ١ مليون درهم (٢٠٢٤): تم نقل الملكية القانونية للاستثمارات العقارية البالغ قيمتها ٤٤,٨ مليون درهم والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة البالغ قيمتها ١,٨ مليون درهم وكذلك الأرصدة المصرفية البالغ قيمتها ٢,٢ مليون درهم إلى الأطراف ذات العلاقة، وتم تحويل كافة الملكيات القانونية المتبقية إلى الشركة خلال السنة.

تعويضات موظفي الإدارة العليا

٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم

امتيازات قصيرة الأجل

امتيازات طويلة الأجل

١,٤٣٢	٨٧٠
٧٦	١٥
١,٥٠٨	٨٨٥

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

١٩ مصروفات خدمة التكافل

التأمين التكافلي على المركبات ألف درهم	التأمين التكافلي بخلاف المركبات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
١٠٤,٧٨٠	٩٦,٩٤٦	٢٠١,٧٢٦	٢٠٢٥
٣٥,١٨٤	٤٨,٩٦١	٨٤,١٤٥	المطالبات المتكبدة والمصروفات الأخرى
١,١٤٨	(٧٧,٨٣٧)	(٧٦,٦٨٩)	صافي تكاليف الاستحواذ على التكافل
١٤١,١١٢	٦٨,٠٧٠	٢٠٩,١٨٢	التغيرات في مطلوبات المطالبات المتكبدة
١٣٩,٥٦٨	٢٤٤,١٤٩	٣٨٣,٧١٧	٢٠٢٤
٤٢,١١٣	٣٦,٥٨٣	٧٨,٦٩٦	المطالبات المتكبدة والمصروفات الأخرى
(٢٩٦)	-	(٢٩٦)	صافي تكاليف الاستحواذ على التكافل
٦٤,٧٢٥	٢٣,٢٢٢	٨٧,٩٤٧	عكس خسائر من العقود المثقلة بالتزامات
٢٤٦,١١٠	٣٠٣,٩٥٤	٥٥٠,٠٦٤	التغيرات في مطلوبات المطالبات المتكبدة

٢٠ صافي نتائج التكافل المالية

يوضح الجدول التالي مصروفات تمويل التكافل من عقود التكافل المحفوظ بها:

التأمين التكافلي على المركبات ألف درهم	التأمين التكافلي بخلاف المركبات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
(٤٧٨)	(٤,٣٩١)	(٤,٨٦٩)	٢٠٢٥
(١٥٨)	(٨٠٢)	(٩٦٠)	مصروفات تمويل التكافل من عقود التكافل الصادرة
(٦٣٦)	(٥,١٩٣)	(٥,٨٢٩)	أرباح متراكمة لعقود التكافل باستخدام الافتراضات المالية الحالية
			بسبب التغيرات في معدلات الربح والافتراضات المالية الأخرى
			إجمالي مصروفات تمويل التكافل من عقود التكافل الصادرة
(٢٩٣)	(١,٦٥٦)	(١,٩٤٩)	٢٠٢٤
٤٨	٥٤٤	٥٩٢	مصروفات تمويل التكافل من عقود التكافل الصادرة
(٢٤٥)	(١,١١٢)	(١,٣٥٧)	أرباح متراكمة لعقود التكافل باستخدام الافتراضات المالية الحالية
			بسبب التغيرات في معدلات الربح والافتراضات المالية الأخرى
			إجمالي مصروفات تمويل التكافل من عقود التكافل الصادرة

يوضح الجدول التالي إيرادات تمويل إعادة التكافل من عقود إعادة التكافل المحفوظ بها:

التأمين التكافلي على المركبات ألف درهم	التأمين التكافلي بخلاف المركبات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
٦٤٠	٥,٥٠٩	٦,١٤٩	٢٠٢٥
٦٥	٩٤٣	١,٠٠٨	أرباح متراكمة لعقود إعادة التكافل باستخدام الافتراضات المالية الحالية
٧٠٥	٦,٤٥٢	٧,١٥٧	بسبب التغيرات في معدلات الربح والافتراضات المالية الأخرى
			إيرادات تمويل إعادة التكافل من عقود إعادة التكافل المحفوظ بها
١٩١	١,٥١٦	١,٧٠٧	٢٠٢٤
(٨٠)	(٦٢٩)	(٧٠٩)	أرباح متراكمة لعقود إعادة التكافل باستخدام الافتراضات المالية الحالية
١١١	٨٨٧	٩٩٨	بسبب التغيرات في معدلات الربح والافتراضات المالية الأخرى
			إيرادات تمويل إعادة التكافل من عقود إعادة التكافل المحفوظ بها

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢١ رسوم الوكالة ورسوم المضارب

رسوم الوكالة

بلغت رسوم الوكالة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ٧,٧٢ مليون درهم (٢٠٢٤: ٧,٧٧ مليون درهم)، حيث يتم احتساب هذه الرسوم بنسبة ٣٣٪ من إجمالي المساهمات، ومن ثم، يتم خصم المصروفات العمومية والإدارية المرتبطة بها وتكاليف الاستحواذ على الوثائق منها (٢٠٢٤: نسبة ٣١٪ من إجمالي المساهمات، ومن ثم، يتم خصم المصروفات العمومية والإدارية المرتبطة بها وتكاليف الاستحواذ على الوثائق منها). ويتم تحميل رسوم الوكالة على بيان الربح أو الخسارة عند تسجيل إجمالي المساهمات.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٩,٦١٧	١٠٢,١٦٨	رسوم الوكالة المحملة قبل خصم تكاليف الاستحواذ على الوثائق والمصروفات العمومية والإدارية المرتبطة بها
(٣٥,٥٤٧)	(٣٧,٧٠٢)	المصروفات العمومية والإدارية المرتبطة بعمليات التكافل وإعادة التكافل
(٥٦,٢٩٧)	(٥٦,٧٤٦)	تكاليف استحواذ الوثائق
٧,٧٧٣	٧,٧٢٠	رسوم الوكالة غير المرتبطة بمصروفات التكافل وإعادة التكافل

رسوم المضارب

يُدير المساهمون أيضاً صناديق استثمار حاملي الوثائق وتحصيل رسوم المضارب. يتم احتساب رسوم المضارب بنسبة ٣٥٪ (٢٠٢٤: ٣٥٪) من صافي إيرادات الاستثمار. هذا وقد بلغت رسوم المضارب خلال السنة ما قيمته ٦,١٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٩٦ مليون درهم).

٢٢ إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى

الإجمالي	المساهمين	حاملي الوثائق	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	٢٠٢٥
٣,١١٠	-	٣,١١٠	أرباح القيمة العادلة
٥,٤٨١	١٤٨	٥,٣٣٣	أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات العقارية
			أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٥,٥٤٣	١,١٩٠	٤,٣٥٣	إيرادات الاستثمار الأخرى
٢,١٩٧	-	٢,١٩٧	إيرادات من ودائع الوكالة
٢,٣٣٥	٤٥٣	١,٨٨٢	إيرادات توزيعات الأرباح
(٢٢٢)	-	(٢٢٢)	أرباح من الصكوك
(١٥)	(٣)	(١٢)	مصروفات متعلقة بالاستثمارات
٤,٠٤٩	(١)	٤,٠٥٠	الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة
٢٢,٤٧٨	١,٧٨٧	٢٠,٦٩١	إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية، بالصافي
٤,٠٧٢	-	٤,٠٧٢	أرباح القيمة العادلة
٦,٤٣٩	-	٦,٤٣٩	أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات العقارية
			أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٧,٢٠٧	٢,١٣٩	٥,٠٦٨	إيرادات الاستثمار الأخرى
١,٤٦٤	-	١,٤٦٤	إيرادات من ودائع الوكالة
١,٧٢٧	٨٢	١,٦٤٥	إيرادات توزيعات الأرباح
(١,٠٩٣)	-	(١,٠٩٣)	أرباح من الصكوك
٨٦	٣	٨٣	مصروفات متعلقة بالاستثمارات
٢,٢٠٣	-	٢,٢٠٣	عكس خسائر الائتمان المتوقعة
٢٩٥	٢٩٥	-	إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية، بالصافي
٢٢,٤٠٠	٢,٥١٩	١٩,٨٨١	إيرادات أخرى

تم تخصيص إيرادات الاستثمار للمساهمين وحاملي الوثائق على أساس الاستثمارات المحتفظ بها في كل حساب.

		٢٣	مصرفات عمومية وإدارية
٢٠٢٤	٢٠٢٥		
ألف درهم	ألف درهم		
٣,٨٦٣	٢,٨٦٦		تكاليف الموظفين
٨١٠	٨٢١		تكاليف متعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتكاليف ذات صلة
٧٥٠	٣٢٨		أتعاب قانونية ومهنية
٣٥٢	٣٦٩		الاستهلاك
١٧٩	٤٦		مصرفات الإعلان والتسويق
١٤١	٢٦١		رسوم العضوية/التسجيل
١١٧	٦٢		مصرفات الاتصالات
٩٠	١١٦		رسوم المرافق والإيجار
٢٦	-		مصرفات السفر
٨	٥		رسوم الطباعة والقرطاسية
٦٢٥	٥٤٤		مصرفات أخرى
٦,٩٦١	٥,٧٨٠		

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية تكاليف معاد تحميلها من/إلى الأطراف ذات العلاقة على النحو المبين في الإيضاح رقم ١٨. لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة (٢٠٢٤: لا شيء).

٢٤ هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تخضع الأنشطة التجارية للشركة لإشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المُكوّنة من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل المساهمين. إن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مكلفة بدور إشرافي لتحديد ما إذا كانت عمليات الشركة تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفقاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى الشركة، يتعين على الشركة تحديد أي دخل يعتبر مستمداً من معاملات غير متوافقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقاً لتفسير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وتخصيص هذا المبلغ في حساب منفصل للمساهمين الذين قد يقررون إنفاق هذا المبلغ في القضايا والأنشطة الخيرية المحلية.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٥ معلومات عن القطاعات

تُنظَّم الشركة، لأغراض إدارية، إلى وحدات أعمال بحسب منتجاتها وخدماتها، ولديها ثلاث قطاعات تشغيلية يتم إعداد تقارير بشأنها على النحو التالي:

الإجمالي	صندوق المساهمين		قطاع أعمال آخر		قطاع أعمال المركبات		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣٣٤,٦٤٦	٣٢٦,٢٣٥	-	١٧٣,٠٩١	١٨٦,٠٤١	١٦١,٥٥٥	١٤٠,١٩٤	إيرادات التكافل
(٥٥٠,٠٦٤)	(٢٠٩,١٨٢)	-	(٣٠٣,٩٥٤)	(٦٨,٠٧٠)	(٢٤٦,١١٠)	(١٤١,١١٢)	مصروفات خدمة التكافل
(٢١٥,٤١٨)	١١٧,٠٥٣	-	(١٣٠,٨٦٣)	١١٧,٩٧١	(٨٤,٥٥٥)	(٩١٨)	نتائج خدمة التكافل قبل عقود إعادة التكافل المحتفظ بها
(١١١,٤٢٢)	(١٢٠,٤١٦)	-	(٩٨,٩٩٠)	(١١١,٣٦١)	(١٢,٤٣٢)	(٩,٠٥٥)	تخصيص أقساط إعادة التكافل
٢٩٧,٩٤١	٨٥٦	-	٢٤٥,٣٧٠	(١,٠٥٦)	٥٢,٥٧١	١,٩١٢	المبالغ القابلة للاسترداد/ (إعادة السداد) من/(إلى) مطالبات إعادة التكافل المتكبدة
١٨٦,٥١٩	(١١٩,٥٦٠)	-	١٤٦,٣٨٠	(١١٢,٤١٧)	٤٠,١٣٩	(٧,١٤٣)	صافي (مصروفات)/إيرادات عقود إعادة التكافل
(٢٨,٨٩٩)	(٢,٥٠٧)	-	١٥,٥١٧	٥,٥٥٤	(٤٤,٤١٦)	(٨,٠٦١)	المحتفظ بها
(١,٣٥٧)	(٥,٨٢٩)	-	(١,١١٢)	(٥,١٩٣)	(٢٤٥)	(٦٣٦)	نتائج خدمة التكافل
٩٩٨	٧,١٥٧	-	٨٨٧	٦,٤٥٢	١١١	٧٠٥	مصروفات تمويل التكافل لعقود التكافل الصادرة
(٢٩,٢٥٨)	(١,١٧٩)	-	١٥,٢٩٢	٦,٨١٣	(٤٤,٥٥٠)	(٧,٩٩٢)	إيرادات تمويل إعادة التكافل لعقود إعادة التكافل المحتفظ بها
١,٥٥٩	٩٨٢	-	٨٠٦	٦٠٥	٧٥٣	٣٦٨	صافي (خسائر)/إيرادات التكافل
٤,٨٨٠	٤,٤٩٩	-	٢,٥٢٤	٢,٧١٠	٢,٣٥٦	١,٦٥٠	صافي الأرباح المُحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٥,٩٦١	١٦,٩٩٧	٢,٥١٩	٦,٩٥٣	٩,٥٤٧	٦,٤٨٩	٥,٨١١	صافي أرباح القيمة العادلة غير المُحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٢,٤٠٠	٢٢,٤٧٨	٢,٥١٩	١٠,٢٨٣	١٢,٨٦٢	٩,٥٩٨	٧,٨٢٩	إيرادات الاستثمار الأخرى
-	-	١٤,٧٣١	١٣,٨٧٣	(١٠,٤٤١)	(٩,٤٨٧)	(٤,٢٩٠)	إجمالي إيرادات الاستثمار
(٦,٨٥٨)	٢١,٢٩٩	١٧,٢٥٠	١٥,٦٦٠	١٥,١٣٤	١٠,١٨٨	(٣٩,٢٤٢)	رسوم الوكالة والمُضارب
(٦,٩٦١)	(٥,٧٨٠)	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر)/الإيرادات التشغيلية
(٨٣٤)	(١,٠١٥)	-	-	-	-	-	مصروفات عمومية وإدارية
(١٤,٦٥٣)	١٤,٥٠٤	-	١٥,١٣٤	١٠,١٨٨	(٣٩,٢٤٢)	(٤,٥٤٩)	مصروفات ضريبة الدخل
							(خسائر)/أرباح السنة بعد خصم الضريبة

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٥ معلومات عن القطاعات (تابع)

الإجمالي		المساهمين		التكافل	
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٦٥٩,٨٠٧	٦٤٧,٤٠٤	١٨٨,٧٤٧	٢٠٣,٤٧٦	٤٧١,٠٦٠	٤٤٣,٩٢٨
٤٨٦,٩٨٣	٤٦٠,٠٧٦	١٥,٩٢٣	١٦,١٤٨	٤٧١,٠٦٠	٤٤٣,٩٢٨

موجودات القطاع

مطلوبات القطاع

تتم عمليات الشركة بشكل أساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مجمل المساهمات المُكتتبة

تم عرض التفاصيل المتعلقة بمجمل المساهمات المُكتتبة أدناه، وذلك للامتثال لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وليس وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧.

٢٠٢٥		
المساهمات المكتتبة المباشرة	التأمين التكافلي على التأمين	التأمين التكافلي
أعمال مفترضة	بمخلاف المركبات	الإجمالي
أجنبية	ألف درهم	ألف درهم
محلية		
إجمالي الأعمال المفترضة		
مجمل المساهمات المُكتتبة		
١١٦,٩٤٢	١٨٤,٥٧٥	٣٠١,٥١٧
-	-	-
-	٧,٥٧٢	٧,٥٧٢
-	٧,٥٧٢	٧,٥٧٢
-	١٩٢,١٤٧	٣٠٩,٠٨٩
٢٠٢٤		
المساهمات المكتتبة المباشرة	التأمين التكافلي على التأمين	التأمين التكافلي
أعمال مفترضة	بمخلاف المركبات	الإجمالي
أجنبية	ألف درهم	ألف درهم
محلية		
إجمالي الأعمال المفترضة		
مجمل المساهمات المُكتتبة		

٢٦ إدارة رأس المال

إطار الحوكمة

إن الهدف الرئيسي من إطار الإدارة المالية وإدارة المخاطر للشركة هو حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعيق استمرارية تحقيق أهداف الأداء المالي ويشمل ذلك عدم اغتنام الفرص المتاحة. تدرك الإدارة العليا مدى أهمية وجود نُظْم إدارة مخاطر فعالة وذات كفاءة.

يقوم مجلس الإدارة ولجانه المختصة بوظيفته في إدارة مخاطر الشركة. ويعزز ذلك وجود هيكل تنظيمي واضح من حيث صلاحيات ومسؤوليات مفوضة من مجلس الإدارة إلى العضو المنتدب.

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام للموافقة على أي قرارات تجارية وتنظيمية ومؤسسية. تُحدد الإدارة الخاضعة للسلطة المفوضة من مجلس الإدارة مخاطر الشركة وتفسيرها وهيكلها المحدد لضمان الجودة المناسبة وتنوع الموجودات ومواءمة استراتيجية التأمين وإعادة التأمين مع أهداف الشركة وتحديد متطلبات الإبلاغ.

إطار إدارة رأس المال

الغرض الأساسي لإدارة رأس مال الشركة هو الامتثال لمتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة وضمان الحفاظ على نسب جيدة لرأس مالها من أجل دعم أعمالها وزيادة القيم الخاصة بالمساهمين لأقصى حد.

تدير الشركة هيكل رأس مالها وتقوم بالتعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية. للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، تقوم الشركة بضبط مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. خلال السنة، كانت الشركة ملتزمة تماماً بمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً (٢٠٢٤): لم تلتزم الشركة بالكامل بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج إلى أن حصلت الشركة على ضخ رأسمالي من الشركة الأم بقيمة ٣٥ مليون درهم بقيمة إسمية قدرها ١ درهم للسهم، وبعد ذلك، التزمت الشركة بالكامل بالمتطلبات المذكورة أعلاه).

يحدد القسم الثاني من التعليمات المالية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لشركات التأمين ("التعليمات المالية") هامش الملاءة المطلوب الاحتفاظ به بالإضافة إلى مطلوبات التأمين. يجب الحفاظ على هامش الملاءة في جميع الأوقات طوال السنة.

يلخص الجدول أدناه متطلبات الحد الأدنى لرأس المال والحد الأدنى لمبلغ الضمان ومتطلبات ملاءة رأس المال للشركة وإجمالي رأس المال المحتفظ به للوفاء بهوامش الملاءة هذه على النحو المحدد في التعليمات المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	متطلبات الحد الأدنى لرأس المال
٧٧,٧٥٧	٧٧,٧٩٨	متطلبات ملاءة رأس المال
٥٥,٣٦٧	٥١,٦٩٢	الحد الأدنى لمبلغ الضمان
١١٢,٦٥٨	١٣٦,٣٧٦	الأموال الخاصة الأساسية
١٢,٦٥٨	٣٦,٣٧٦	الفائض/(العجز) في هامش ملاءة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال
٣٤,٩٠١	٥٨,٥٧٨	الفائض/(العجز) في هامش ملاءة متطلبات رأس المال
٥٧,٢٩٢	٨٤,٦٨٤	الفائض/(العجز) في هامش الحد الأدنى لمبلغ الضمان

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، فإن ودائع الوكالة والأرصدة المصرفية البالغ قيمتها ١ مليون درهم باسم الأطراف ذات العلاقة.

الإطار التنظيمي

تهدف الجهات التنظيمية بشكل أساسي إلى حماية حقوق حاملي وثائق التأمين ومراقبتهم عن كثب للتأكد من أن الشركة تدير الشؤون بشكل مرضٍ لصالحتهم. في الوقت ذاته، تهتم الجهات التنظيمية بضمان احتفاظ الشركة بوضع الملاءة المالية المناسبة للوفاء بالمطلوبات غير المتوقعة الناشئة عن الصدمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات الشركة أيضاً لمتطلبات تنظيمية داخل السلطة القضائية التي تعمل فيها. لا تنص هذه اللوائح على الموافقة على الأنشطة ورصدها فحسب، بل تفرض أيضاً بعض الأحكام التقيدية (مثل كفاية رأس المال) لتقليل مخاطر التخلف عن السداد والإعسار من جانب شركات التكافل للوفاء بالمطلوبات غير المتوقعة عند حدوثها.

٢٧ الأدوات المالية

معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة

تم الإفصاح عن تفاصيل السياسات والأساليب المحاسبية الهامة المعتمدة، بما في ذلك معايير الاعتراف وأساس القياس والأساس الذي يتم على أساسه الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، فيما يتعلق بكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية في الإيضاح رقم ٣ حول البيانات المالية.

فئات الأدوات المالية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٩٢,٨٣٤	٢٥٣,٢٢٥	الموجودات المالية
٧٧,٩٥٧	١٠٠,٨٥٩	بالتكلفة المطفأة
٣٧٠,٧٩١	٣٥٤,٠٨٤	بالقيمة العادلة
٥٣,١٠٩	٥٤,٢٣١	المطلوبات المالية
		بالتكلفة المطفأة

٢٨ إدارة المخاطر

إطار إدارة الموجودات والمطلوبات

تنشأ المخاطر المالية من مراكز الصفقات المفتوحة في معدل الربح والعملة ومنتجات الأسهم، والتي تتعرض جميعها لتحركات السوق العامة والخاصة. تقوم الشركة بإدارة هذه المراكز بغرض تحقيق عائدات من الاستثمارات طويلة الأجل تزيد عن التزاماتها بموجب عقود التكافل. إن الطريقة الرئيسية التي تطبقها الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات تتمثل في ربط الموجودات بالمطلوبات المترتبة على عقود التكافل استناداً إلى نوعية المنافع المستحقة إلى حاملي وثائق التأمين.

يراقب المدير العام باستمرار إدارة الموجودات والمطلوبات للتأكد من أن التدفق النقدي الكافي متاح في كل فترة للوفاء بالمطلوبات الناشئة عن عقود التكافل.

كما يراقب المدير العام بانتظام المخاطر المالية المرتبطة بالموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة والتي لا ترتبط مباشرة بمطلوبات التكافل.

يرد أدناه ملخصاً عن المخاطر التي واجهت الشركة وطريقة تخفيفها من جانب الإدارة.

مخاطر التكافل

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بموجب عقود التكافل في اختلاف المطالبات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيتها عن التوقعات. يتأثر ذلك بمدى تكرار حدوث المطالبات وحجمها والتعويضات الفعلية المدفوعة والتطور اللاحق للمطالبات طويلة الأجل. لذلك، فإن هدف الشركة هو التأكد من توفر احتياطي كافية لتغطية هذه الالتزامات.

يتم الحد من تغيير المخاطر من خلال الاختيار والتنفيذ الدقيق لتوجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى الاستفادة من ترتيبات إعادة التكافل.

(١) تكرار ومبالغ المطالبات

يمكن أن تتأثر مبالغ المطالبات وتكرار حدوثها بالعديد من العوامل. تقوم الشركة بشكل رئيسي بالاكتتاب ضد مخاطر العقارات والمركبات والمخاطر البحرية والحرائق. تُعتبر هذه العقود عقود تكافل قصيرة الأجل حيث يتم الإبلاغ عن المطالبات وتسويتها عادة خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده، مما يساعد على الحد من مخاطر التكافل.

التأمين التكافلي على المركبات

تم تصميم التأمين التكافلي على المركبات لتعويض حاملي الوثائق عن الأضرار التي لحقت بمركباتهم أو المسؤولية تجاه الغير والتي تنشأ عن الحوادث. يمكن لحاملي الوثائق الحصول على تعويض عن احتراق أو سرقة مركباتهم.

بالنسبة لعقود التأمين على المركبات، تتمثل المخاطر الرئيسية في مطالبات الوفيات والإصابات الجسدية واستبدال أو تصليح المركبات. إن مستوى الأحكام القضائية فيما يتعلق بحالات الوفيات والإصابات وتكاليف استبدال المركبات هما العاملان الرئيسيان اللذان يؤثران في مستوى المطالبات.

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

١) تكرار ومبالغ المطالبات (تابع)

التأمين التكافلي على الممتلكات

تم تصميم التأمين التكافلي على الممتلكات لتعويض حاملي الوثائق عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم أو قيمة الممتلكات المفقودة. يمكن لحاملي الوثائق الحصول على تعويض عن الخسائر الفعلية الناجمة عن عدم القدرة على استخدام الممتلكات المؤمن عليها.

تتمثل المخاطر الرئيسية المتعلقة بعقود التأمين التكافلي على الممتلكات في التأمين ضد الحريق وتوقف الأعمال. تهدف سياسات الشركة إلى الاختيار والتنفيذ الدقيق لتوجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى الاستفادة من ترتيبات إعادة التكافل.

يتم الاكتتاب في هذه العقود استناداً إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. تعتبر تكلفة إعادة بناء العقارات والحصول على المحتويات البديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات التي تؤدي إلى توقف الأعمال من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى المطالبات.

التأمين التكافلي ضد المسؤولية العامة

بالنسبة لفئات حوادث التكافل المتنوعة مثل خسارة المال، وخيانة الموظفين، والحوادث الشخصية، وتعويضات العمال، والسفر، والمسؤولية المدنية ضد الغير والتعويض المهني، يتم التأمين ضدها.

التأمين التكافلي البحري

يهدف التأمين التكافلي البحري إلى تعويض حاملي العقود مقابل الأضرار والمطلوبات التي تنشأ بسبب خسارة أو تلف لوسائل النقل البحري والحوادث البحرية التي يترتب عليها خسارة كلية أو جزئية للشحنات.

فيما يتعلق بالتأمين التكافلي البحري، تتمثل المخاطر الرئيسية في فقدان أو تلف وسيلة النقل البحري والحوادث التي يترتب عليها خسارة كلية أو جزئية للشحنات. تهدف استراتيجية الاكتتاب الخاصة بفئة التأمين التكافلي البحري إلى ضمان التنوع الجيد لوثائق التكافل فيما يتعلق بالسفن وطرق الشحن المؤمن عليها.

التأمين التكافلي ضد الحرائق

تم تصميم التأمين التكافلي ضد الحرائق لتعويض حاملي الوثائق عن الأضرار والمطلوبات الناشئة عن الخسارة أو الضرر الذي يلحق بالموجودات المؤمن عليها.

تهدف سياسات الشركة إلى الاختيار والتنفيذ الدقيق لتوجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى الاستفادة من ترتيبات إعادة التكافل.

٢) مصادر عدم اليقين في تقدير مدفوعات المطالبات المستقبلية

يستحق دفع المطالبات المتعلقة بعقود التكافل على أساس حدوث المطالبات. تتحمل الشركة مسؤولية كافة الأحداث المؤمن ضدها التي وقعت خلال مدة العقد، حتى لو تم اكتشاف الخسارة بعد انتهاء مدة العقد. كنتيجة لذلك، يتم تسوية مطالبات الالتزام على مدى فترة طويلة من الزمن، وتتضمن عناصر مخصص المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها.

يخضع تقدير المطالبات المتكبدة ولكن غير مبلغ عنها عموماً إلى درجة أكبر من الشكوك حول تقدير تكلفة تسوية المطالبات التي تم إخطار الشركة بها بالفعل، حيث تتوفر معلومات حول حدث المطالبة. قد لا تكون المطالبات المتكبدة ولكن غير مبلغ عنها واضحة لشركة التكافل إلا بعد سنوات عديدة من الحدث الذي أدى إلى ظهور المطالبات. بالنسبة لبعض عقود التكافل، تكون نسبة المطالبات المتكبدة ولكن غير مبلغ عنها من إجمالي الالتزام مرتفعة وسوف تُظهر عادةً اختلافات أكبر بين التقديرات الأولية والنتائج النهائية بسبب درجة صعوبة تقدير هذه المطلوبات الكبيرة. عند تقدير التزام تكلفة المطالبات المبلغ عنها والتي لم يتم سدادها بعد، تأخذ الشركة بعين الاعتبار المعلومات المتاحة من خبراء تقدير الأضرار والمعلومات المتعلقة بتكلفة تسوية المطالبات ذات الخصائص المماثلة في الفترات السابقة. يتم تقييم المطالبات الكبيرة على أساس كل حالة على حدة أو يتم توقعها بشكل منفصل من أجل السماح للأثر السلبي المحتمل المتعلق بتطورها وحدثها على بقية المحفظة.

تشتمل التكلفة المقدرة للمطالبات على المصروفات المباشرة التي يتم تكبدها أثناء تسوية المطالبات، وصافي قيمة الإحلال القانوني المتوقعة وغيرها من المبالغ المستردة. تتخذ الشركة كافة الخطوات المعقولة للتأكد من أن لديها معلومات مناسبة حول تعرض مطالباتها. ومع ذلك، ونظراً للشكوك حول تحديد مخصصات المطالبات، فمن المحتمل أن تكون النتيجة النهائية مختلفة عن الالتزام الأصلي المحدد.

إن مبلغ مطالبات التكافل حساس بشكل خاص لمستوى قرارات المحاكم وتطور الإجراءات القانونية في مسائل العقود والضرر. تتعرض عقود التكافل كذلك لظهور أنواع جديدة من المطالبات الكامنة، ولكن لا يتم إدراج أي مخصص لها في نهاية فترة التقارير المالية.

علاوة على ذلك، تتبنى الشركة، حيثما أمكن، أساليب متعددة بهدف تقدير المستوى المطلوب من المخصصات. يقدم ذلك فهماً أكبر للتوجهات الكامنة في التجربة التي يتم توقعها. تساعد التوقعات التي قدمتها المنهجيات المختلفة كذلك في تقدير مدى النتائج المحتملة. ومن ثم، يقع الاختيار على أسلوب التقدير الأنسب مع مراعاة خصائص فئة الأعمال ومدى التطور لكل سنة من سنوات وقوع الحوادث.

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

(٢) مصادر عدم اليقين في تقدير مدفوعات المطالبات المستقبلية (تابع)

وبالتالي، يمثل تقدير نسبة الخسارة المبدئي افتراضاً جوهرياً في أسلوب التقدير ويستند إلى خبرة السنوات السابقة، ويتم تعديله لعوامل مثل التغييرات في معدل أقساط التأمين، والتجارب السوقية المتوقعة وتضخم المطالبات التاريخية. تم إجراء تحليل مبدئي لنسب الخسارة المستخدمة للسنة الحالية (قبل إعادة التكافل) حسب نوع المخاطر المتعلقة بالأقساط المكتسبة للسنة الحالية والسنة السابقة.

تعتقد الشركة أن مطلوبات المطالبات بموجب عقود التكافل القائمة في نهاية السنة كافية. ومع ذلك، فإن هذه فإن مبالغ المطالبات غير مؤكدة وقد تختلف الدفعات الفعلية عن مطلوبات المطالبات الواردة في البيانات المالية. إن مطلوبات مطالبات التكافل ذات حساسية من حيث عدة افتراضات، لم يكن من الممكن تقدير الحساسية تجاه متغير معين مثل التغييرات التشريعية أو عدم اليقين في عملية التقدير.

بافتراض التغيير بمقدار ١٪ في معدل الخسائر، صافي إعادة التكافل، فقد يؤثر على صافي إيرادات/(خسائر) الاكتتاب على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم	ألف درهم
	١,٣٢٠	١,٤٩٥
	٥٠٧	٧٣١
	١,٨٢٧	٢,٢٢٦

تأثير التغيير في معدل الخسائر بنسبة +/- ١٪

التأمين التكافلي على المركبات

التأمين التكافلي بخلاف المركبات

(٣) العملية المتبعة لتحديد الافتراضات

إن المخاطر المرتبطة بعقود التكافل معقدة وتخضع للعديد من المتغيرات التي تؤدي إلى صعوبة تحليلها بصفة موحدة بشكل دقيق. يتم الأخذ في عين الاعتبار البيانات الداخلية المستمدة في معظمها من تقارير المطالبات ربع السنوية وكذلك فرز عقود التكافل الفعلية كما في تاريخ نهاية فترة التقرير وذلك بهدف استخلاص بيانات عقود التكافل القائمة. تقوم الشركة بمراجعة العقود الفردية وبخاصة في القطاع الذي تمارس به شركات التأمين نشاطها وكذلك المطالبات الفعلية السنوية. وتستخدم هذه المعلومات لوضع السيناريوهات المتعلقة بتأخر المطالبات التي يتم استخدامها في تقدير العدد النهائي للمطالبات.

يعتمد اختيار النتائج الخاصة بكل سنة من سنوات الحوادث لكل فئة عمل على تقييم الأسلوب الأكثر ملائمة للتطورات التاريخية التي تمت ملاحظتها. مما يعني، في حالات معينة، اختيار أساليب أو مجموعات مختلفة من الأساليب لسنوات الحوادث الفردية أو مجموعات من سنوات الحوادث في نفس فئة الأعمال.

(٤) تركيز المخاطر

إن مخاطر التكافل الناشئة من عقود التكافل مركزة بشكل أكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن التركيز الجغرافي للمخاطر مثل تركيزها في العام الماضي. يبين الجدول أدناه تركيز المطلوبات التعاقدية حسب نوع العقد:

صافي مطلوبات عقود التكافل وإعادة التكافل	ألف درهم	مطلوبات عقود إعادة التكافل	ألف درهم	مطلوبات عقود التكافل	ألف درهم	
	٨٩,٧٤٧	(٤,٧٠١)	١,٢٥٥	٩٣,١٩٣	٩٣,١٩٣	التأمين التكافلي على المركبات
	٩١,١٢٦	(١٣٤,٩٦٨)	٤,٨٨٩	٢٢١,٢٠٥	٢٢١,٢٠٥	التأمين التكافلي بخلاف المركبات
	١٨٠,٨٧٣	(١٣٩,٢٦٩)	٦,١٤٤	٣١٤,٣٩٨	٣١٤,٣٩٨	الإجمالي
						٢٠٢٤
	٩٠,٠٦٦	(٢٢,٢٠٤)	-	١١٢,٢٧٠	١١٢,٢٧٠	التأمين التكافلي على المركبات
	١٣١,٣٤٩	(١٨٥,٩٠٦)	٣,٣٠٧	٣١٣,٩٤٨	٣١٣,٩٤٨	التأمين التكافلي بخلاف المركبات
	٢٢١,٤١٥	(٢٠٨,١١٠)	٣,٣٠٧	٤٢٦,٢١٨	٤٢٦,٢١٨	الإجمالي

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

(٥) عملية تطور المطالبات

تعرض الجداول التالية تقديرات المطالبات المُتكبدة المُتراكمة، بما في ذلك كل من المطالبات التي تم الإبلاغ عنها والمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها عن كل سنة من سنوات وقوع الحوادث المُتعاكبة في كل تاريخ تقرير، بالإضافة إلى المدفوعات المتراكمة حتى تاريخه. ولم نصح الشركة من قبل عن المعلومات غير المُعلنة بشأن تطور المطالبات التي وقعت قبل خمس سنوات من انتهاء فترة إعداد التقرير السنوي، حيث تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ للمرة الأولى.

إجمالي تطور المطالبات

سنة وقوع الحادث	قبل ٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في نهاية كل سنة تقرير					
٢٠٢٤	٧٧١,٨٥٠	١٩٠,٨٨٦	٤٣٥,٠٠٢	-	١,٣٩٧,٧٣٨
٢٠٢٥	٧٧٢,٣٩١	١٩٢,٩٠٠	٣٨٢,٨٠٦	١٧١,١٣٠	١,٥١٩,٢٢٧
إجمالي تقديرات المطالبات النهائية					١,٥١٩,٢٢٧
إجمالي تقديرات المطالبات غير المخصومة والمصروفات الأخرى المرتبطة بها المُستحقة الدفع					١٤,٧٦٦
إجمالي تقديرات المبالغ غير المخصومة للمطالبات النهائية* والذمم الدائنة					١,٥٣٣,٩٩٣
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه					(١,٣١٢,٢٣٣)
إجمالي المطلوبات غير المخصومة المتعلقة بالمطالبات المتكبدة					٢٢١,٧٦٠
تأثير الخصم					(٦,٢٧٦)
تأثير تعديل المخاطر غير المالية					١٢,٠٥٠
إجمالي مطلوبات الكلية للمطالبات المتكبدة					٢٢٧,٥٣٤
صافي عملية تطور المطالبات					
في نهاية كل سنة تقرير					
٢٠٢٤	٤٦٤,٣٤٠	١٥٩,٢٥٥	١٣٥,٥٨٧	-	٧٥٩,١٨٢
٢٠٢٥	٤٦٦,١٠٩	١٥٨,٣٠٩	١٣٩,٢٩٢	١٠٥,٧٠٤	٨٦٩,٤١٤
صافي تقديرات المطالبات النهائية*					٨٦٩,٤١٤
صافي تقديرات المطالبات غير المخصومة والمصروفات الأخرى المرتبطة بها المُستحقة الدفع					(١٢٤,٠٩٩)
صافي تقديرات المبالغ غير المخصومة للمطالبات النهائية* والذمم الدائنة					٧٤٥,٣١٥
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه					(٧٩٢,٧٨٧)
صافي المطلوبات غير المخصومة المتعلقة بالمطالبات المتكبدة.					(٤٧,٤٧٢)
تأثير الخصم					(٣٣٦)
تأثير تعديل المخاطر غير المالية					٣,٣٦٤
إجمالي الموجودات الصافية للمطالبات المتكبدة					(٤٤,٤٤٤)

* تتضمن احتياطي مصروفات تسوية خسائر غير المؤرعة.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر التكافل (تابع)

٦ مخاطر إعادة التكافل

كما هو الحال في مجال التكافل عموماً، وللد من الخسائر المالية التي تنتج عن مطالبات التكافل الكبيرة، تقوم الشركة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية بإبرام اتفاقيات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التكافل. توفر ترتيبات إعادة التكافل هذه تنوعاً أكبر للأعمال، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر الكبيرة، وتمنحها قدرة إضافية على النمو. يتم إجراء جزء كبير من إعادة التكافل بموجب اتفاقيات وعقود اختيارية لإعادة تكافل فائض الخسارة.

للد من تعرض الشركة لخسائر كبيرة بسبب تعثر شركات إعادة التكافل، تقوم الشركة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التكافل وضمان تنوع مزودي خدمات إعادة التكافل.

٧ الحساسية

يتأثر التزام المطالبات المتكيدة بالافتراضات الرئيسية الواردة في الجدول أدناه. لم يكن من الممكن قياس حساسية بعض الافتراضات مثل التغييرات التشريعية أو عدم اليقين في عملية التقدير. يوضح تحليل الحساسية التالي التأثير على إجمالي وصافي المطالبات وصافي الأرباح وحقوق الملكية للحركات المحتملة بشكل معقول في الافتراضات الرئيسية مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

سيكون لتربط الافتراضات تأثيراً كبيراً في تحديد التأثيرات النهائية، ولكن لتوضيح التأثير الناتج عن التغييرات في كل افتراض، كان لا بد من تغيير الافتراضات على أساس فردي.

وتجدر الإشارة إلى أن التحركات في هذه الافتراضات غير منتظمة. لم تتغير الطريقة المستخدمة لاستخلاص معلومات الحساسية والافتراضات الهامة عن الفترة السابقة.

٢٠٢٥	مطلوبات عقود التكافل ألف درهم	موجودات (مطلوبات) عقود إعادة التكافل ألف درهم	صافي المطالبات ألف درهم	إجمالي التأثير على حقوق الملكية والأرباح والخسائر ألف درهم	صافي التأثير على حقوق الملكية والأرباح والخسائر ألف درهم
الأساسي	(٣١٤,٣٩٨)	١٣٣,٥٢٥	(١٨٠,٨٧٣)	-	-
معدل الخصم +١٪	(٣١٢,٧٨٣)	١٣٢,٠٢٥	(١٨٠,٧٥٨)	١,٦١٥	١١٥
معدل الخصم -١٪	(٣١٦,٠٤٩)	١٣٥,٠٥٥	(١٨٠,٩٩٤)	(١,٦٥١)	(١٢١)
تعديل المخاطر +٢,٥٪	(٣١٩,٠٤٣)	١٣٦,٧٤٠	(١٨٢,٣٠٣)	(٤,٦٤٥)	(١,٤٣٠)
تعديل المخاطر -٢,٥٪	(٣٠٩,٧٥٣)	١٣٠,٣١٠	(١٧٩,٤٤٣)	٤,٦٤٥	١,٤٣٠
٢٠٢٤					
الأساسي	(٤٢٦,١٩٩)	٢٠٤,٧٨٤	(٢٢١,٤١٥)	-	-
معدل الخصم +١٪	(٤٢٥,٠٨٩)	٢٠٣,٤٣٠	(٢٢١,٦٥٩)	١,١١٠	(٢٤٥)
معدل الخصم -١٪	(٤٢٧,٣٢٧)	٢٠٦,١٦١	(٢٢١,١٦٦)	(١,١٢٨)	٢٤٨
تعديل المخاطر +٢,٥٪	(٣٢١,٠٨٣)	٢٠٩,٩٨٩	(١١١,٠٩٤)	١٠٥,١١٦	١١٠,٣٢٠
تعديل المخاطر -٢,٥٪	(٤٢٠,٢١٦)	١٩٩,٥٨١	(٢٢٠,٦٣٥)	٥,٩٨٣	٧٧٨

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية الناشئة عن الأدوات المالية للشركة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأرباح ومخاطر أسعار الأسهم. يراجع المجلس السياسات الخاصة بإدارة كل من هذه المخاطر ويوافق عليها ويرد أدناه موجز لها. لا تدخل الشركة في أي معاملات خاصة بالأدوات المشتقة.

(١) مخاطر الائتمان

النقاط الرئيسية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان هي:

- موجودات عقود إعادة التكافل
- المبالغ المستحقة من إعادة التكافل فيما يتعلق بالمطالبات المدفوعة بالفعل؛
- المبالغ المستحقة على حاملي وثائق التكافل؛
- المبالغ المستحقة من وسطاء التكافل.
- استثمارات في أدوات الدين؛
- نقد وما يعادله باستثناء النقد في الصندوق؛
- وودائع ثابتة.

في سبيل الحد من مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن التعثر في السداد، قامت الشركة بتطبيق سياسة يتم بموجبها التعامل مع أطراف مقابلة ذات جدارة ائتمانية. تتم بصورة مستمرة مراقبة تعرض الشركة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية للأطراف المقابلة ويتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات على الأطراف المقابلة المعتمدة.

تتبع الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر الأداة منذ الاعتراف المبدئي بدمج التكافل المدينة والأخرى. تُطبق الشركة النهج المُبسّط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والذي يستخدم مخصص انخفاض القيمة المتوقع على مدى العمر باستخدام مصفوفة مُخصّصات، يتم تقديرها بالاستناد إلى تجربة خسائر الائتمان السابقة استناداً إلى الوضع السابق المستحق للمدينين، وتعديلها حسبما يكون مناسباً لتعكس الظروف الحالية. يتم شطب الذمم المدينة عندما لا يكون هناك توقع معقول لاستردادها. تتضمن المؤشرات التي تُشير إلى عدم وجود توقع معقول للاسترداد، من بين أمورٍ أخرى، احتمالية الإعسار المالي أو أزمات مالية جسيمة يواجهها المدين.

يتم استخدام إعادة التكافل لإدارة مخاطر التكافل. ومع ذلك، فإن هذا لا يعفي الشركة من مسؤوليتها باعتبارها حامل الوثيقة الأساسي. إذا أخفقت شركة إعادة التكافل في دفع المطالبة لأي سبب من الأسباب، تظل الشركة مسؤولة عن الدفع لحامل الوثيقة. تتم بصورة سنوية مراجعة الجدارة الائتمانية لشركات إعادة التكافل وذلك من خلال مراجعة الوضع المالي لها قبل إبرام أية عقود معها.

تحتفظ الشركة بسجل سداد الدفعات السابقة الخاصة بأصحاب العقود الهامة والتي تقوم الشركة بالتعامل معهم بصورة منتظمة. يتم أيضاً إدارة التعرض لمخاطر من الأطراف المقابلة بصورة فردية من خلال أليات أخرى مثل الحق بإجراء مقاصة وذلك عندما تكون الأطراف المقابلة مدينين ودائنين لدى الشركة. تتضمن المعلومات الإدارية التي يتم تقديمها للإدارة تفاصيل خاصة بمخصصات انخفاض قيمة ذمم التكافل المدينة وعمليات الشطب اللاحقة. يتم جمع التعرضات للمشاركين من الأفراد ومجموعات المشاركين ضمن المراقبة المستمرة للضوابط. عندما يكون هناك تعرض كبير للمشاركين من الأفراد، أو مجموعات متشابهة من المشاركين، يتم إجراء تحليل مالي يعادل ذلك الذي تم إجراؤه لإعادة التكافل من قبل الشركة.

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة في البيانات المالية، والتي تم خصمها من خسائر انخفاض القيمة، وتمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

(١) مخاطر الائتمان (تابع)

يعرض الجدول أدناه تحليلاً للمبالغ النقدية والأرصدة المصرفية والودائع الثابتة حسب تصنيف وكالة ائتمانية في نهاية فترة التقرير بناءً على تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز أو ما يعادلها بالنسبة للعلاقات المصرفية الرئيسية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,١٤٩	١٤,١٩٠	AA
١٥٦,٥١٧	١٥٣,٨٣٨	A
٩٢٢	٦٧٩	BBB
٥٩٣	١٢,٥٦٥	BB وأخرى
١٦٦,١٨١	١٨١,٢٧٢	الإجمالي

الجدول أدناه تحليلاً للموجودات المالية باستثناء النقد وما يُعادلها حسب تصنيف الوكالة المعنية في نهاية فترة التقرير بناءً على التصنيف من وكالة ستاندرد آند بورز أو ما يعادلها:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٤٣	-	AAA
١٣,٩٠٢	١٢,٨١٣	AA
٣٦,٨٩٩	٣٨,٦٢٠	A
١٨,٦٨٣	٢١,٤٤٧	BBB
١٣٤,٢٨٣	٩٩,٩٣٢	BB وأخرى
٢٠٤,٦١٠	١٧٢,٨١٢	الإجمالي

(٢) الضمانات

تعتمد قيمة الضمان ونوعه المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وعادةً ما يتم الحصول على الضمانات في صورة شيكات آجلة الدفع وضمانات.

الأدوات المالية - استثمارات

تُمثل الاستثمارات في الموجودات المالية استثمارات في سندات الملكية المدرجة وغير المدرجة وأدوات الدين للشركات المنشأة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

النقد وما يعادله

يُحتفظ بالنقد وما يعادله للشركة لدى البنوك والمؤسسات المالية المُسجَّلة والعاملة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بمطلوباتها المالية عند استحقاقها. يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري وتتأكد الإدارة من توفر سيولة مالية كافية للوفاء بأية مطلوبات عند استحقاقها.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

٣ مخاطر السيولة (تابع)

يتضمن الجدول أدناه ملخص لفترات استحقاق الأدوات المالية للشركة. لقد تم تحديد فترات الاستحقاق التعاقدية للأدوات المالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقرير حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية. تراقب الإدارة فترات الاستحقاق لضمان الاحتفاظ بسيولة كافية. فيما يلي بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية:

الإجمالي ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	أقل من سنة واحدة ألف درهم	
٢٠٢٥			
الموجودات			
١٠٢,٦٢٠	٥١,٣١١	٥١,٣٠٩	أوراق مالية استثمارية
٦,٠٠٠	-	٦,٠٠٠	ودائع مقبّدة
١٣٧,٧٢٨	-	١٣٧,٧٢٨	ودائع وكالة
١٣٩,٦٦٩	-	١٣٩,٦٦٩	موجودات عقود إعادة التكافل
٧٠,١٩٣	-	٧٠,١٩٣	موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)
٣٧,٥٤٣	-	٣٧,٥٤٣	النقد وما يعادله
٤٩٣,٧٥٣	٥١,٣١١	٤٤٢,٤٤٢	
المطلوبات			
٥٦,٤٨٧	٣,٨١٠	٥٢,٦٧٧	مطلوبات أخرى
٣١٤,٣٩٨	-	٣١٤,٣٩٨	مطلوبات عقود التكافل
٦,١٤٤	-	٦,١٤٤	مطلوبات عقود إعادة التكافل
٣٧٧,٠٢٩	٣,٨١٠	٣٧٣,٢١٩	
٢٠٢٤			
الموجودات			
٨٨,٥٢٥	٣٠,١٧٧	٥٨,٣٤٨	أوراق مالية استثمارية
٦,٠٠٠	-	٦,٠٠٠	ودائع مقبّدة
١٠٠,٧٠٣	-	١٠٠,٧٠٣	ودائع وكالة
٢٠٨,٠٩١	-	٢٠٨,٠٩١	موجودات عقود إعادة التكافل
١٩	-	١٩	موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً)
١٢٠,٨٣٠	-	١٢٠,٨٣٠	النقد وما يعادله
٥٩,٤٧٨	-	٥٩,٤٧٨	
٥٨٣,٦٤٦	٣٠,١٧٧	٥٥٣,٤٦٩	
المطلوبات			
٥٤,٨٦٥	٥,٦٥٨	٤٩,٢٠٧	مطلوبات أخرى
٤٢٦,٢١٨	-	٤٢٦,٢١٨	مطلوبات عقود التكافل
٣,٣٠٧	-	٣,٣٠٧	مطلوبات عقود إعادة التكافل
٤٨٤,٣٩٠	٥,٦٥٨	٤٧٨,٧٣٢	

* بموجب نهج تخصيص الأقساط، تُقاس مطلوبات التغطية المتبقية دون خصم لأن فترة التغطية سنة واحدة أو أقل. أما مطلوبات المطالبات المتكبدة فتُخصم عندما تكون القيمة الزمنية للنقود جوهريّة.

٤ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق جرّاء التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح وأسعار الأسهم. وتقوم الإدارة بصورة منتظمة بمراقبة قيمة المخاطر التي قد يتم قبولها من قبل الشركة.

٥ مخاطر معدلات الربح

تتمثل مخاطر معدلات الربح في مخاطر تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية من أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. تُعرض أدوات المعدل العام للشركة لمخاطر التدفق النقدي.

إن الشركة معرضة لمخاطر معدلات الأرباح على بعض استثماراتها والأرصدة المصرفية والمبالغ النقدية. وتحد الشركة من التعرض للمخاطر من خلال مراقبة التغييرات في هذه المعدلات.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٢٨ إدارة المخاطر (تابع)

المخاطر المالية (تابع)

(٥) مخاطر معدلات الربح (تابع)

تم تحديد تحليل الحساسية الوارد أدناه على أساس التعرض لمخاطر معدلات الربح للموجودات المالية المُدرة للأرباح مع افتراض أن قيمة الموجودات في نهاية فترة التقرير كانت مُستحقة طوال العام:

الزيادة في نقاط التأثير على أرباح الأساس	في	السنة	ألف درهم
٢٠٢٥	موجودات مُدرة للأرباح	١٠٠	٢,٤٦٣
٢٠٢٤	موجودات مُدرة للأرباح	١٠٠	١,٩٥٢

من المُقرر أن تؤدي أي حركة في معدلات الربح في الاتجاه المُعاكس إلى إحداث نتائج عكسية.

ومن غير المتوقع أن يكون تأثير التغييرات في مخاطر معدلات الربح جوهرياً بالنسبة للشركة، نظراً إلى أن كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية تحمل معدلات أرباح ثابتة.

(٦) مخاطر الأسعار

تتمثل مخاطر الأسعار في مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لإحدى الأدوات المالية نتيجة التغييرات في أسعار السوق (باستثناء التغييرات الناتجة عن مخاطر معدلات الربح أو مخاطر العملات الأجنبية)، سواء كانت تلك التغييرات نتيجة لعوامل متعلقة بالأداة المالية بعينها أو مصدر الأداة أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

لا يوجد لدى الشركة تركيز جوهري لمخاطر الأسعار. وتُدار مخاطر الأسعار عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لتداول مُعظم الأوراق المالية المُحتفظ بها من قِبل الشركة لدى الوسطاء المهنيين. وعلى الرغم من ذلك، تخضع أنشطة الوسطاء أيضاً للمراقبة والإشراف من قِبل الإدارة.

يعرض الجدول التالي حساسية القيم العادلة تجاه الارتفاع أو الانخفاض بنسبة ٢٠٪ كما في ٣١ ديسمبر:

التغير في الربح أو الخسارة		التغير في الدخل الشامل الآخر	
٢٠٪+	٢٠٪-	٢٠٪+	٢٠٪-
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠٢٥	٩,٧٢٦	(٩,٧٢٦)	-
سندات الملكية	٩,٧٢٦	(٩,٧٢٦)	-
سندات الدين	١٠,٤٤٦	(١٠,٤٤٦)	-
٢٠٢٤	٧,٩٢٥	(٧,٩٢٥)	-
سندات الملكية	٧,٩٢٥	(٧,٩٢٥)	-
سندات الدين	٧,٦٦٧	(٧,٦٦٧)	-

(٧) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة الناشئة عن فشل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. في حالة إخفاق الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، فربما تتسبب المخاطر التشغيلية في الإضرار بسمعة أو تكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى تكبد خسائر مالية. لا تتوقع الشركة التخلص من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن قد تستطيع إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تتضمن الضوابط العزل الفعال بين الواجبات وإجراءات الوصول والتحويل والمصالحة وتعليم الموظفين وعمليات التقييم.

٢٩ المطلوبات المحتملة والارتباطات

الارتباطات

يوجد لدى الشركة مطلوبات رأسمالية سيتم الإفصاح عنها في نهاية السنة بقيمة ٠,١ مليون درهم (٢٠٢٤: لا شيء).

الدعاوى القضائية

تُعد الشركة طرفاً في دعاوى قضائية في سياق الأعمال الاعتيادية. وبناءً على مشورة قانونية مستقلة، لا تعتقد الإدارة أن نتيجة هذه الدعاوى القانونية سيكون لها تأثير جوهري على دخل الشركة أو مركزها المالي فيما عدا المُخصصات المُسجلة بالفعل.

٣٠ قياس القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في السعر المقرر استلامه نظير بيع أحد الموجودات أو سيتم دفعه نظير تحويل أحد المطلوبات في إطار معاملة اعتيادية بين حاملي الوثائق في السوق في تاريخ القياس. وعلى هذا النحو، يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. يستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض استمرارية أعمال الشركة دون أي نية أو حاجة لتقليص حجم عملياتها بشكل جوهري أو إجراء معاملات بشروط ليست في صالح الشركة.

القيمة العادلة للأدوات المالية المُسجَّلة بالتكلفة المطفأة

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المُعترف بها بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

أساليب التقييم والافتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة

تُحدّد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستخدام أساليب تقييم وافتراضات مماثلة كتلك المستخدمة في البيانات المالية السنوية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

القيمة العادلة للموجودات المالية للشركة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

تقاس بعض الموجودات المالية للشركة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير.

يُقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف بالمبدئي بالقيمة العادلة. تُصنّف الشركة استثماراتها المالية إلى المستويات من ١ إلى ٣ بناءً على الدرجة التي يمكن عندها ملاحظة القيمة العادلة.

- المستوى ١: قياسات القيمة العادلة المشتقة من الأسعار المدرجة (غير المُعدّلة) في الأسواق النشطة التي يتم فيها تداول موجودات أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى ٢: قياسات القيمة العادلة المشتقة من مدخلات خلاف الأسعار المدرجة والواردة في المستوى ١ والتي تتم ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى ٣: قياسات القيمة العادلة المشتقة من أساليب التقييم والتي تشمل المدخلات للموجودات أو المطلوبات والتي لا تستند على بيانات السوق الملحوظة (مدخلات غير ملحوظة).

العلاقة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	المدخلات الهامة غير الملحوظة	أساليب التقييم والمدخلات الهامة	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القيمة العادلة كما في		الموجودات المالية
				٢٠٢٤	٢٠٢٥	
				ألف درهم	ألف درهم	

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

سندات ملكية مدرجة	سندات دين مدرجة	المستوى	٢٠٢٤	٢٠٢٥
أسعار الشراء المدرجة في سوق نشط	أسعار الشراء المدرجة في سوق نشط	١	٣٩,٦٢٤	٤٨,٦٣١
لا ينطبق	لا ينطبق	١	٣٨,٣٣٣	٥٢,٢٢٨

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للاستثمارات بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة. ولم تكن هناك أي تغييرات خلال السنة. لا توجد مطلوبات مالية يجب قياسها بالقيمة العادلة وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها في الجدول أعلاه.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٣١ ضريبة الشركات

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضرائب الشركات والمؤسسات، والذي أدخل نظاماً ضريبياً اتحادياً للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يسري قانون ضريبة الشركات على السنوات المالية التي تبدأ في ١ يونيو ٢٠٢٣ أو بعده. وبما أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فقد بدأت الفترة الضريبية الحالية للشركة في ١ يناير ٢٠٢٥ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مع وجوب تقديم الإقرار الضريبي بحلول ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

بموجب قانون ضريبة الشركات، يخضع الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم لضريبة الشركات بنسبة ٩٪. ويبلغ إجمالي ضريبة الدخل المستحقة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢,٤ مليون درهم.

فيما يلي مصروفات ضريبة الدخل المُعترف بها في بيان الدخل الشامل:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
-	٣٣٠	بيان الربح أو الخسارة : الضريبة الحالية: المُحمّل للسنة الحالية
٨٣٤	٦٨٥	الضريبة المؤجلة: المُحمّل للسنة الحالية
٨٣٤	١,٠١٥	صافي مصروف ضريبة الدخل المُعترف به في بيان الربح أو الخسارة
-	-	الدخل الشامل الآخر الضريبة الحالية
-	-	الضريبة المؤجلة
-	-	صافي مصروف ضريبة الدخل المُعترف به في الدخل الشامل الآخر
٨٣٤	١,٠١٥	صافي مصروف ضريبة الدخل المُعترف به في بيان الدخل الشامل

فيما يلي تحليل مطلوبات الضريبة الحالية والمؤجلة المعروضة في بيان المركز المالي:

الحركة في مطلوبات الضريبة الحالية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
-	-	الرصيد في ١ يناير
-	٣٣٠	رسوم الضريبة الحالية للسنة
-	-	الضريبة المدفوعة خلال السنة
-	٣٣٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

الحركة في صافي مطلوبات الضريبة المؤجلة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
-	٨٣٤	الرصيد في بداية السنة
٤٦٨	٤٠٥	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات
٣٦٦	٢٨٠	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
٨٣٤	١,٥١٩	الرصيد في نهاية السنة

يبلغ معدل الضريبة الفعلي للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نسبة ٦,٥٤٪.

وطنية للتكافل العام (ش.م.ع)
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تابع)

٣١ ضريبة الشركات (تابع)
تسوية معدل الضريبة الفعلي

تختلف الضريبة المفروضة على أرباح الشركة قبل الضريبة عن المبلغ النظري الذي كان سينشأ باستخدام معدل الضريبة القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
(١٣,٨١٩)	١٥,٥١٩	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(١,٢٤٤)	١,٣٩٢	الضريبة المحسنة بالمعدل القانوني بنسبة ٩%
		أثر لـ:
(١٣٢)	(١٩٨)	الأثر الضريبي للدخل المعفى
٦٧	٢٨	الأثر الضريبي للمصروفات غير المسموح بها
-	(٥)	الخصم القياسي
٢,١٤٣	(٢٠٧)	أخرى
٨٣٤	١,٠١٥	مصاريف ضريبة الدخل الحالية

الركيزة الثانية - الحد الأدنى العالمي للضريبة

مؤخراً، ومن أجل التوافق مع جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحد الأدنى العالمي للضريبة (الركيزة الثانية)، قامت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بفرض الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية بنسبة ١٥٪ على الشركات متعددة الجنسيات اعتباراً من السنوات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ أو بعده.

قامت الإدارة بتقييم وخلصت إلى أن الشركة لا تندرج ضمن نطاق قواعد الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وستواصل الإدارة تقييم إمكانية تطبيق قواعد الركيزة الثانية بشكل مستمر وفقاً للتشريعات ذات الصلة.

٣٢ الأحداث اللاحقة

بعد تاريخ التقرير، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وتتركز عمليات الشركة بشكل أساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تزال تُظهر مرونة في مواجهة هذه التحديات. وبينما يبقى الأثر الاقتصادي طويل الأجل غير مؤكد، فمن غير المتوقع أن تكون الآثار قصيرة الأجل جوهريّة، مع توقع عودة أي انقطاع مؤقت في حجم الأعمال إلى وضعه الطبيعي في المدى القريب.

لا تُقدّم الشركة تغطية تأمينية متعلقة بالحرب، وبالتالي لا تتعرض بشكل مباشر لمطالبات متعلقة بالحرب، في حين يُتوقع أن يظل معدل المطالبات العادية مستقرًا أو أقل. إضافةً إلى ذلك، تم التخفيف جزئياً من المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال تدابير تقليل المخاطر في المحفظة الاستثمارية.

بناءً على هذا التقييم، لم يتم تحديد أي تأثير جوهري على الوضع المالي للشركة حتى تاريخ الموافقة على هذه البيانات المالية. وتواصل الإدارة مراقبة التطورات عن كثب.

٣٣ الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر في ٣١ مارس ٢٠٢٦.